

959
- 5A

فيه هذا المنحى حتى يبرز وهو طبق مرغوبهم ووفق مطلوبهم
 وجاء كتابا مجيدا يجمع بين دقته مع وجازته وبلاغة عبارته جميع
 الفنون الحكيمة من منطقيات ورياضيات ومن طبيعيات والهيئات
 وأخلاقيات الى غير ذلك بيد انه جرت عادة المشتغلين بالحكمة في
 القرون الأخيرة أن يعمدوا الى هذا الضرب من الكتب فيجعلونه
 أقساماً ويختارون ما يشاؤون نشره بواسطة (صناعة الطباعة) أو
 الاستنساخ وكان الغالب أن يختاروا للنشر قسمي الطبيعيات
 والالهيات أو الأقسام الثلاثة المنطق والطبيعي والالهى اذا كان
 الشائع من نسخ هذا الكتاب الذى أردنا نشر اليوم (اللزجة)
 محنويا على تلك الأقسام الثلاثة لاغير

هذا ولما زاع بين طلاب العلم في هذا العصر شرف الفلسفة
 وفضل المعارف العقلية واعترف الكل بذلك اعترافاً بل آمنوا به
 إيماناً بحيث لم يبق مجال لانكار أوارتياب وبحيث يستحي المقلد أو
 الشخص الخرافى أن ينحى بالائمة على أهلها وتجل ذلك بحيث يضحك
 من طعن طاعن بنقى على عقلى وكان الكتاب من الاتقان فى المكان
 العجيب واما وضع الفائق الغريب وكان مختصر كتاب هو من
 أجل كتب البعثة وأئمتها وهو كتاب (السفا) الشهير فى جميع

الأقطار والأنحاء لا جرم أقدمت على نشره بين العموم وإذاعته
بين الجمهور وإبرازه من زوايا الخفاء إلى دائرة الظهور بعد بذل
غاية السعي في تهذيبه وتخليصه مما عرض عليه من نقص وتحريف
وتغيير وتصحيف وبعد خدمة القراء بإبانة لمشكلاته وإثارة ليلالي
خفياته على يد فاضل أديب ونحرير أريب عارف بأصول هذه
الصناعة قمت بذلك كله رجاء أن يتحقق الانتفاع تماماً بالكتاب
لأولى الأفهام والألباب ولكل ذي اشتغال صحيح من الأذكياء
والطلاب *

وليعلم أرباب الرغبة في اقتناء ما يطبع الآن من الكتب العلمية
القديمة ومريدو النظر فيها والاشتغال بقراءتها أننا لانحب أن نشر
منها ما نريد نشره إلا بعد التحقق التام من صحته والتأكد من
قبول الانتفاع به وليس هذا خلق القوم (تجار الكتب والمشتغلين
بنشرها) في هذه الأيام فإن السواد الأعظم منهم يعثر على النسخة
أو النسختين من الكتاب ويدعو من لا يكلفه مشقة في الاتفاق
عليه سواء كان نفسه أو غيره ثم لا يكون إلا قليل من الزمن حتى
نراه قد برز إلى عالم المطبوعات والذين نسخوه سابقا جهال بالفن
والذين صححوه وفعلوا بين ذمنا جهال بالفن أيضا وكذلك الذين

أخرجوه الى عالم المطبوعات فلا تستغرب بعد ذلك ان قلت لك
انه يخرج وهو مشحون بالفرائب والعجائب من الأغاليط والتعاريف
والتغييرات والتصحيقات الى غير ذلك من مواضع السقوط والخلط
فهل يريد ناشرو الكتب القديمة على هذا الوجه أن ينتفع قراء
العربية بها أو الغرض التجارة وجمع الحطام لا غير أن لى فى هذا
المقال جملة من الأغراض الصحيحة منها حث القوم على التبرى
من الأغراض الشخصية المحضة التى ساقطهم الى الاندفاع لتلك
الطريقة العقيمة القبيحة ومنها تنبيه القراء على مقدار مانعاه من
من المشتقات والاعاب فى نشر الكتب العلمية القديمة والقاتهم الى
عظيم اهتمامنا بما نشره سواء كان بتصحيحه وخدمته أو إبرازه فى
أبهى لباس من الحروف والورق على أن امتياز كتبنا بالصحة
والنقاء والتهذيب والصفاء غير خفى على أرباب الاطلاع عليها
خصوصاً أهل الاطلاع المقرون بالنظر والهمم ولنكتف بذلك
القدر مختمين القول بالانصرع الى من بيده أزمة الأمور فى ازالة
هذا الشر الذي يجور وهداية كل قلب غر الى ما فيه الخير
والهداية اليه ولى الوفيق والهداية آمين

عبد الدين بن عبد الله الكردى السامى كاشى

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسين ابن علي بن سينا ولد في المائة الرابعة بعد الهجرة باحدى قرى بخارى وبعد ولادته انتقل أبوه الى مدينة بخارى وبها تعلم القرآن والأدب وهو ابن عشر من السنين ثم انتهض أبوه الى تعليمه العلوم فاشتغل بتعلم الحساب من أحد الملمين به وتعلم الفقه والخلاف من (إسماعيل الزاهد) فأجاد ثم أخذ يتعلم المنطق والهندسة والهيئة على أبي عبد الله الناتلى الذى كان يدعى المتفلسف فأبدى فى الاشتغال بها والنظر فيها قوة الفطرة والاستعداد وعند ما أكمل هذه العلوم ابتدأ ينظر فى العلم الطبيعى والالهى ثم انصرفت به الرغبة الى قراءة الطب فاستمر يقرأ ما يظفر به من كتبه حتى حصل ما يمكن تحصيله منه بالروية والنظر وجعل يشتغل بالتطبيق والعمل واستكشف طرق المعالجة ولم يكن الا قليلا حتى برز فيه وصار أستاذاً المشتغلين به وهو عندئذ ابن ست عشرة سنة ٥

ثم أكتب على المطالعة وتوفر على القراءة برهة لم يكن ينام فيها ليلة بتمامها حتى أحكم المنطق والرياضة والطبيعة ثم عدل الى الالهى والنظر فى كتاب مابعد الطبيعة فأشككت عليه مسائله أولا وما يزال يعيد قراءته المرات بعد الأخرى وهو بعد ممتنع عليه حتى ساقه المقدار الى ابتياع كتاب أبى نصر الفارابى فى الابانة عن أغراض ذلك الكتاب فسارع الى قراءته وبقرائه إياه انكشف له سر هذا العلم فى هذه الأثناء اشتهر اسمه وعرف بالتوفر على تحصيل العلوم وحدث لسلطان بخارى (نوح بن منصور) من المرض ما حار فيه الأطباء فاقضى الحال ان التمسوا منه احضاره بعد ان ذكره له بالمعرفة والفضل فأحضره وشاركه فى مداواته وكان فى ذلك قاض بأشغاله إياه فى خدمته *

اشتغل الشيخ بخدمة الأمير ثم تطلعت منه النفس الى الدخول فى مكتبته للاستفادة مما فيها من الكتب الطبية فالتمس اصدار الاذن من الأمير بذلك فكان * دخل اليها ورأى ما فيها من أصناف الكتب وامتلاءها من كل فن بعدة من كتبه وفيها من كتب الأوائل ما لم يسمع به أحد فاجتهد فى استحضار جملة منها وأخذ فى قراءتها حتى وقف على ما تضمنته من الفوائد وكان عمره حين فرغ

من ذلك ثمانى عشرة سنة وبعد أن أمضى الشيخ أبو علي هذا الدور
 دور التعلم والاستفادة ابتداءً دور التصنيف والافادة فصنف كتاب
 المجموع الحاوى للعلوم الحكيمة عدا الرياضى وله إذ ذاك احدى
 وعشرون سنة وبعد هذا بقليل قضى والده نجبه ودعته الضرورة
 الى الارتحال فسافر الى كركانج (ميناء خيوه عاصمة خارزم) واجتمع
 بالوزير بها أبى الحسين السهلى المحب لهذه العلوم ثم قدم على أمير
 (على بن مأمون) وكان فى زى الفقهاء فرتب له شهرًا مما يقوم
 بكفاية مثله وأقام على ذلك مدة مشغلا فيها بالتصنيف والافادة ثم
 أخذ فى الارتحال والتنقل فى البلدان قاصدا مدينة جرجان لمقابلة
 أميرها شمس المعالى (قابوس) لكن فى هذا الوقت وقع هذا الأمير
 فى الأسر وحدث موته فيه فمضى منها الى دهستان (بلدة من خراسان
 يقال لها الآن التربة الحيدرية) ولوقوع مرضه بها قفل راجعا الى
 جرجان فاتصل به تلميذاه (أبو عبيد الجوزجاني وأبو محمد الشيرازي)
 لرغبتهما فى تلقى العلم عنه فأخذ فى التعليم والافادة وتصنيف
 الكتب والرسائل •

ثم انتقل الى الرى واتصل بخدمة مجد الدولة الى أن كان من
 الأسباب ما استوجب خروجه الى قزوین ومنها الى همدان واتصاله

بخدمته (كذباً نويه) ثم التقرب من شمس الدولة وتقليده إياه الوزارة ولم يلبث أن هاج عليه المسكر لتوجسهم خيفة منه وأجبروا الأمير على عزله وتقيده فاختفى برهة ثم أعيد إلى الوزارة ثانياً واشتغل بالافادة والتصنيف •

وبعد أن مات الأمير وبويع ابنه استوزروا الشيخ فأبى وأقام في بعض الدور متوارياً ثم اتهم بأنه يكتب أمير أصفهان (علاء الدولة) سرّاً وقبضوا عليه وسيره إلى قلعة (فردجان) حيث سجن فيها ولبث في السجن إلى أن أخرج وأعيد إلى همدان وأقام بهامدة ثم عن الشيخ القرار فخرج متنكراً إلى أصفهان حيث استقبله ندماء الأمير أحسن استقبال ثم حضر مجلس الأمير فقابل به بالاقبال إليه وأكرم وفادته عليه ولما سار علاء الدولة قاصداً (ساپور خاست) خرج الشيخ معه واشتغل بالرصد واتخاذ آلاته واستخدام صناعها قصداً لاصلاح الخلل الواقع في التقاويم القديمة وكان الشيخ قوى البنية والمزاج مسرفاً في الملاذ البدنية ولا سيما شهوة الوقاع فأفرط فيه حتى أصيب بالوهن والمرض . ولما قصد علاء الدولة همدان سار معه الشيخ وما وصلوا إلى همدان حتى استولى عليه سلطان المرض استيلاء تاماً وعلم الشيخ محزه عن دفعه قهاون في أمر المعالجة

وقال ان المدبر الذى كان يدبر بدنى قد عجز عن التدبير فلا ينفع الآن
 العلاج وتصدق بماله وأعتق مماليكه وأقبل على العبادة وبقى على
 هذا أياما ثم انتقل الى جوار ربه وكانت ولادته سنة ثلاث وسبعين
 بعد المائة الثالثة ووفاته فى سنة سبع وعشرين بعد المائة الرابعة ووقع
 فراغه من اتمام العلوم سنة ثلثمائة واحدى وتسعين وقد ضمن ذلك
 أحد شعراء الفارسية فى قوله

حجة الحق أبو على سینا در شجع آمد از عدم بوجود

٣٧٣

در شصا کرد کسب جمله علوم در تکز کرد این جهان بدرود

٤٢٧

٣٩١

(تاريخه العلمى والادبى)

ذكاؤه

نبتدى القول فى هذا المبحث بأن الشيخ رحمه الله كان على
 جانب عظيم من الذكاء والفتنة وتوقد القريحة يتبرهن ذلك
 بمعرفة ميله الشديد الى العلم واكبابه على المطالعة والقراءة وسرعة
 حصوله على العلوم ثم اشتغاله بالتصنيف والتعليم بعد ذلك ومن

شواهد هذا أيضاً ما حكاه صاحبه أبو عبيد الجوزجاني وهو قوله
 اني صحبت الشيخ خمساً وعشرين سنة فإرايته ينظر فيما يقع له من
 الكتب على الولاء وإنما يقصد المواضع الصعبة والمسائل المشككة
 ليتبين ما قاله صاحب الكتاب فيها ومنها أن جماعة من العلماء
 وقعت لهم شبهة على مسائل من كتابه المختصر الأصغر في المنطق
 وعرضت تلك الشبهة عليه للإجابة عنها فكتب في جوابها زهاء
 خمسين ورقة في نصف ليلة حتى دهش الناس من ذلك وصار
 تاريخنا بينهم — ومنها أنه صنف الهيات الشفا ومعظم طبيعياته في
 نحو عشرين يوماً *

فلسفته

أما فلسفته فهي على ما يؤخذ من أكثر كتبه الفلسفة
 الارسطية أعني التعاليم والمبادئ التي قررها ارسطو في كتبه
 المأثورة عنه والتي تصدّى كثير ممن جاء بعده من الحكماء لتعليق
 الشروح عليها وقد يتقوى القول بذلك عندما نراه يقرظ أرسطو
 ويطرى في مدحه ويومى الى تفضيله على غيره من القدماء *



أما سيرة الشيخ فظواهر تاريخه تقتضى الحكم بأنه كان
مطواع الاهواء والملاذ لكن من يقرأ الجواب الذى أجاب به
أبا سعيد ابن أبي الخير عن رسالته التى أرسلها اليه يسأله فيها الإبانة
عن خلاصة الحقائق التى وصل إليها نظره يجد فيه ما ينافض
تلك الظواهر

أما الرسالة فعلى هذه

أيها العالم وفقك الله لما ينبغى ورزقك من سعادة الأبد
ما تبتغى انى من الطريق المستقيم على يقين الا أن أودية الظنون
على الطريق المستجدة متشعبة وانى من كل لطالب طريقه ولعل
الله يفتح لى من باب حقيقة حاله بوسيلة تحقيقه وصدق تصديقه
وانك بالعلم وقفت لموسوم وبهذا كره أهل هذا الطريق مرسوم
فاسمعى مما رزقت وبين لى ما عليه وقفت واليه وقفت واعلم
أن التذبذب بداية حال الترهيب ومن ترهب ترأب وهذا سهل
جدا وعسر إن عد عدا والله ولى التوفيق

وأما الجواب فهو هذا

وصل خطاب فلان مينا صنع الله تعالى لديه وسبوغ نعمه عليه والاستمسالك بعروته الوثقى والاعتصام بحبله المتين والضرب في سبيله والتولية شطر التقرب اليه والتوجه تلقاء وجهه نافضا عن نفسه غيرة هذه الخربة رافضا بهمة الاهتمام بهذه القذرة أعز وارد وأسر واصل وأنفس طالع وأكرم طارق فقرأته وفهمته وتدبرته وكررته وحققته في نفسي وقررتة فبدأت بشكر الله واهب العقل ومفيض العدل وحمدته على ما أولاه وسألته أن يوقفه في أخراه وأولاه وأن يثبت قدمه على ما توطأه ولا يلقيه الى ما تخطأه ويزيده الى هدايته هداية والى درايته التي آتاه دراية انه الهادي المبسر والمدبر المقدر عنه ينشعب كل أثر واليه تستند الحوادث والغير وكذلك يقضى الملكوت ويقضى الجبروت وهو من سر الله الاعظم يعلمه من يعلمه ويذهل عنه من لا يمصمه طوبى لمن قاده القدر الى زمرة السعداء وحاده عن رتبة الاشقياء وأوزعه استرباح البقاء عن رأس مال الفناء وما ترهه هذا المائل في دار يتشابه فيها عقي مدرك ومفوت ويتساويان عند حلول

وقت مؤقت دار اليهما موجه ولذيذها مستبشع وصحتها قسرا لا مصاد
على وزن واعداد وسلامتها استمرار فاقة الى استمرار مزاقة
ودوام حاجة الى مبع حاجة نعم والله ما المشغول بها الا مشبط
والتصرف فيها الا مخبط موزع البال بين أمل وإياس وتقود
وأجناس أخيد حركاته شتى وعسيف أوطار تترى وأين
هو عن المهاجرة الى التوحيد واعتماد النظام بالتفريد والخلوص
من التشعب الى التراب ومن التذبذب الى التهدب وعن باد
يمارسه الى أبد يشارفه هنالك اللذة حقا والحسن صدق سلسال
كلما سقيته على الرى كان أهنى وأشنى ورزق كلما أطعمته على
الشبع كان أغذى وأمرى رى استبقاء لا رى إباء وشبع استبشاع
لا شبع استبشاع نسأل الله تعالى أن يجلو عن أبصارنا الغشاوة
وعن قلوبنا القساوة وأن يهدينا كما هداه ويؤتينا ما آتاه وأن
يحجز بيننا وبين هذه الفارة الغاشة النشوز فى هيئة الباشة
الماسرة فى حاية الياسرة الفاعلة فى معرض الوارلة وان يجعله
أمانا فبا آرائنا ونما لنا الى ما دل اليه وسار انه ولى ذلك
فأما ما التمس كونه ردى ربيعة نأيه من قبلى وبيان
يدنيه من كراي نفسه من سارده من مكره وسيع

استخبر من موقور السمع غير خبير فهل لمثل أن يخاطبه بموعظة
 حسنة ومثل صالح وصواب مرشد وطريق أسنه له منقذ
 والى غرضه الذي أمه منقذ ومع ذلك فليكن الله أول فكره
 وآخره وباطن اعتباره وظاهره وتكن عين نفسه مكحولة
 بالنظر اليه وقدمها موقوفة على المثول بين يديه مسافرا بعقله
 في الملكوت الاعلى وما فيه من آيات ربه الكبرى فإذا انحط
 الى قراره فليد الله تعالى في آثاره فانه باطن ظاهر تجلى لكل
 شيء بكل شيء *

ففي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

فإذا صارت هذه الحالة ملكته وهذه الخصلة وتيرته انطبع في
 فسه نقش الملكوت وتجلي لمرآته قدس اللاهوت فألف الانس
 الأعلى وذاق اللذة القصوى وأخذ عن نفسه لمن هو به أولى
 وقاضت عليه السكينة وحفت به الطمأنينة واطلع على العالم
 الأذنى اطلع راحم لاهله مستوهن لحبله مستخف لثقله وليعلم
 أن أفضل الحركات الصلاة وأمثل السكنات الصيام وأرفع البر
 الصدقة وأزكى السير الاحتمال وأبطل السعى الرياء ولن تخلص
 النفس عن البدن ما التفتت الى قيل وقال ومناقشة وجدال وخير

العمل ما صدر عن مقام نية وخير النية ما انفرج عن
 جناب علم والحكمة أم الفضائل ومعرفة الله
 أول الاوائل (اليه يصعد الكلم الطيب
 والعمل الصالح يرفعه) أقول قولي
 هذا واستغفر الله العظيم واستهديه
 واتوب اليه واستكفيه
 وأسأله ان يقربني
 اليه انه سميع
 مجيب

النجاة

﴿ مختصر الشفاء ﴾

﴿ للشيخ الرئيس الحسين أبي علي بن سينا ﴾

﴿ وهو في الحكمة المنطقية والطبيعية والالهية ﴾

يؤت الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا

طالما تطلعت النفوس الركية واسرائيت الاعناق الى هذا الكتاب الجليل الذي أسرق من سماء عقل رئيس الحكماء أبي علي بن سينا حتى وفقنا الله تعالى للحصول على نسخة صحيحة منه فأبت همتنا أن يكون في زوايا الجول كتاب مثل هذا وانبعثنا الى ابرازه في عالم النشر بعد بذل الجهد الجهد في تصحيحه وتنقيحه وتعليق بعض ما يحجب تعاليقه عليه من التمريرات المنيرة لمشكلاته المسددة لمصلاته التي جاد بها فاضل من علماء هذا العلم وهاهو يامعشر الطلاب قد زودكم اليكم باجل ثياب وأحسن طراز وفقنا الله وإياكم للانتفاع به فانه ولي التوفيق

﴿ طبع على نفقة حضرة الفاضل الجليل ذي المهمة العلمية ﴾

(مصطفى افندي المكاوي والشيخ محيي الدين صبري الكردي)

﴿ حمون النبلع محمظه ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ بَسْمِ ﴾

أما بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله * والصلاة والسلام
على أنبيائه الذين هم عبيده ورسوله * وعلى سائر خاصته الذين نالهم
من كرمه أفضله وأجله * وأغرقهم احسانه وجوده وفيضه وفضله
فإن طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف
الحكيمة ، سألوني أن أجمع لهم كتابا يستعمل على ما لا بد من
معرفة لمن يؤثر أن يتميز عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له
بالأصول الحكيمة إحاطة * وسألوني أن أبدأ فيه بإفادة الأصول
من علم المنطق ثم أنلوها بمثابا من علم الطبيعيات ثم أورد من
علم الهندسة والحساب ما لا بد منه لمعرفة القدر الذي يقرن
بأفهامهم على رياضات * وأورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به

حال الحركات والاجرام والأبعاد والمدارات والاطوال والعروض
دون الأصول التي يحتاج إليها في التقاويم وما تشتمل عليه الزيجات
مثل أحوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ الى
غير ذلك * وان أتم الرياضيات بعلم الموسيقى ^(١) ثم أورد العلم الإلهي
على آيين وجه وأجزءه وأذكر فيه حال المعاد وحال الأخلاق
والأفعال النافعة فيه لدرك النجاة من الفرق في بحر الضلالات
فأسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتصقهم مستعينا
بالله ومتوكلا عليه فبدأت بإيراد الكفاية من صناعة المنطق لانه
الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما تنصوره ونصدق به والموصلة
الى الاعتقاد الحق باعطاء أسبابه ونهج سبله *

✽ القسم الاول في المنطق ✽

(فصل في التصور والتصديق وطريق كل منهما)

كل معرفة وعلم غاما تصور واما تصديق والمصور هو
العلم الأول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ^(٢)

(١) قوله وان أتم الرياضيات الخ ليعلم الناظر ان المشتغلين بكتب الشيخ من ردهن
قديم حددوا مقام قسم الرياضيات بـ "علم" و "يه حد في كنهه الشاهد" بين أهل العلم "مباشرة"
لا في "الكتاب" ولا في غيره فالاشهاد يعرف ذلك من قوله ادع على كتب الحكمة لتدعيم
(٢) قوله من تصور الخ - ما اكتفى عن تعريف التصور وكذا له من "سبله" فالحق

ماهية الانسان * والتصديق انما يكتسب بالقياس أو ما يجري مجراه مثل تصديقنا بأن لكل مبدأ فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية^(١) وكل واحد منهما - منه ماهو حقيقي - ومنه ماهو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه - ومنه ماهو باطل مشبه بالحقيقي * والفطرة الانسانية في الأكثر غير كافية في التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد منهم في رأيه تناقض وكل واحد من القياس والحَد فانه معمول ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها أَلَفٌ وصورة بها يتم التأليف * وكما انه ليس عن أى مادة اتفقت يصلح أن يتخذيت أو كرسى ولا بأى صورة اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت يت ومن مادة الكرسي كرسى بل لكل شئ مادة تخصه وصورة يعينها تخصه - كذلك لكل معلوم^(٢) يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار

(١) فهم من قوله بالروية ان من المعلومات معلومات بالطبع لا بالطلب والاكتساب كاللنا بأوائل العقولات والمحسوسات وكلم الأوليات وسائر الماقي المعلومة

(٢) قوله لكل معلوم يعنى لكل معلوم نظرى طريق نظرى ذو مادة وصورة

الى تحققه * وكما أن الفساد في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة
وان كانت الصورة صحيحة * وقد يقع من جهة الصورة وان كانت
المادة صالحة * وقد يقع من جهتهما جميعاً - كذلك الفساد في
الروية ^(١) قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة *
وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة * وقد يقع من
جهتهما جميعاً *

﴿ فصل في منفعة المنطق ﴾

فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور
والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً * والقياس
الصحيح ^(٢) الذي يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرف انه عن أي
الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسماً * وعن أي
الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ماقوى منه
وأوقع تصديقاً شديداً باليقين ^(٣) جدلياً وما ضعف منه وأوقع ظناً

(١) قوله في الروية أي في الفكر والنظر وهما الطريق النظري المؤدى الى العلم
بمجهول ما (١-ع) (٢) قوله والقياس الصحيح الخ فيه اشارة الى ان
نسبة ما عدا البرهان من الأقيسة قياساً ليس بالحقيقة لانه لا يؤدي الى علم حقيق
فليتأمل (١-ع)

(٣) قوله تصديقاً شديداً باليقين هو الجزم والتصميم الذي لم ينته الى حد اليقين واليقين
هو الاعتقاد بالشيء انه كذا مع الجزم التام بأنه لا يكون الا كذا ومع عدم قبوله التغير

غالبًا خطايا وتعرف أنه عن أي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يترأى أنه برهاني أو جدلي ولا يكون كذلك * وانه عن أي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يقع تصديقا البتة ولكن تخيلا يرغب النفس في شيء أو ينفرها ويقززها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعري * فهذه فائدة صناعة المنطق * ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر * لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض * وليس تبي من الفطر الانسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآله الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله تعالى *

* فصل في الألفاظ المفردة (١) *

لما كانت المحاطبات النظرية بالألفاظ مؤلفة والافكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قل المؤلف وجب أن نتكلم

لكونه مذهبها أولا أو لكون مقدمات قياسه متبعية الى المذهب (١ - ٢)
 (١) قوله فصل في الألفاظ المفردة ترك محذوف الدلالات كان اواح تقدمها
 وذكرها ولعل ذلك اعتمادا على الاستناد أو على الميزة التي مل هذا الكتاب من مرات
 الكتب اد لكل مه مرا في التعليم والامادة (١ - ع)

أولاً في اللفظ المفرد *

ف نقول إن اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا جزء من أجزائه يدل بالذات ^(١) على جزء من أجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لاحاله وجزآه وليكونا الإِن والساَن إما أن لا يدل بهما على معنى لاحالة أو أن يدلّا على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان وان اتفق ان كان الإِن مثلاً يدل على النفس والساَن يدل على البدن فليس يقصد بإِن وسان في جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً اذا أخذنا جزئي قولنا الانسان :

* فصل في اللفظ المركب *

وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذي يدل على معنى وله أجزاء منها ما يتم مسموعه ومن معانيها بلتئم معنى الجملة كقولنا الا إذا ان شئى أو رابى الحجارة

* فصل في اللفظ المفرد الكلى *

(١) قوله بالذات أى القصد وهذا التبريد مبنى على الظاهر والتحقيق ان قتال هو ما يدل على معنى ولا يدل حرؤه على شئ اصلاحي هو جرؤه وعلى هذا درج صاحب البصائر وسائر المحققين وقد ار الى ذلك آخر الفصل قوله وكوان كليهما الخ (ابع)

واللفظ المفرد الكلّي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين في الوجود كالانسان أو كثيرين في جواز التوهم كالشمس * وبالجمله الكلّي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يشترك في معناه كثيرون فان منع من ذلك شي فهو غير نفس مفهومه

﴿ فصل في اللفظ المفرد الجزئي ﴾

واللفظ المفرد الجزئي ^(١) هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد لشار اليه فان معنى زيد إذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد الواحدة فهو لافي الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس أو هذا الانسان يمنع من ان يشترك فيه غيره الاشارة *

﴿ فصل في الذاتى ^(٢) ﴾

(١) اعلم ان الجزئى لانتيه الا الاشارة الحسية وأما عند العقل فلا يشتمل الجزئى (٢) ليس مفهوم الذاتى والمقوم ما يعرف من ظاهر لفظها ولو كان كذلك لما تناولوا الا الجنس والفصل الذاتيين للنوع واما يدل بالذاتى بالاصطلاح المنطق على الوصف الذى متى توهم مرفوعا ارتفعت ذات الموصوف أو بطلت فيتناول الدال على الماهية وهو النوع والدال على أجزاء الماهية

ولنترك الجزئي ونشتغل بالكلي * وكل كلي فاما ذاتي
واما عرضي * والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا
يكفي في تعريف الذاتي أن يقال ان "مفناه مالا يفارق فكثير مما
ليس بذاتي لا يفارق * ولا يكفي ان يقال ان معناه مالا يفارق في
الوجود ولا تصح مفارقه في التوهم حتى ان رفع في التوهم يبطل
به الموصوف في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة
مثل كون الزوايا من المثلث مساوية لثاقتين فانه صفة لكل مثلث
ولا يفارق في الوجود ولا يرتفع في الوهم حتى يقال ' انا لورفعناه
وهما لم يجب ان نحكم ان المثلث غير موجود وليس بذاتي * ولا
أيضا ان يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بيئا فان كثيرا
من لوازم الشيء التي تلزمه بعد تقرير ماهيته تكون بينة للزوم له
بل الذاتي ما اذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ماهو ذاتي له
وأخطر بالبال معه لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون
قد فهم له ذلك المعنى اولا كالانسان والحيوان * فانك اذا فهمت
ما الحيوان وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت
اولا انه حيوان * وأما ما ليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف

مجرداً دونه فاذا فهم " فربما لزمه ان يفهم وجوده له كالحاذاة
لنقطة * أو يفهم بحث ونظر كتساوى الزوايا لمقامتين في المثلث
أو يكون جائزاً ان يرفع توها وان لم يرتفع وجودا كالسواد
للانسان الزنجى أو يرتفع وجودا وتوها معا مثل الشباب فيما
يبطل زواله والقيود فيما يسرع زواله *

﴿ فصل فى المرضى ﴾

وأما المرضى فهو كل ما عدناه مما ليس بذاتى وقد يغلط
فيه فيظن انه العرض الذى هو المقابل للجهر الذى سنذكرهما
بعد * وليس كذلك فإن المرضى قد يكون جوهرأ كالأبيض
والعرض لا يكون جوهرأ كالبياض *

﴿ فصل فى القول فى جواب ماهر ﴾

ثم من الذاتى ماهو ، قول فى جواب ماهو : ومنه ما ليس
بقول ، والذاتى القول فى جواب ماهو مشكل * ونكاد أكثر
الشروح تغفل عن تحقيته ونكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من
المنطقيين فى القول فى جواب ماهر الى انه هو الذاتى لكن الذاتى

أعم منه * وتحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا * ان الشيء الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لا بواحد منها بل يحملها فليس الانسان انساناً بأنه حيوانٌ أو مائتة أو شيء آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطقٌ * فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن (لست أقول يلزم) جميع المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشيء فذلك الشيء مقولٌ في جواب ما هو * مثل قولنا الانسان لزيد وعمره فإنه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والتجسم والتغذى والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ عنه مما هو ذاتيٌ لزيد شيء * وكذلك الحيوان لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغير ذلك بحال الشراكة فإنه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التي لها بالشراكة وانما ينشذ منه ما يخص واحداً واحداً منها فالمقول في جواب ما هو هكذا يكون وأما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي

✽ فصل في المقول في جواب أي شيء هو ✽

أما المقول في جواب أي شيء هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به الشيء عن أشياء مشتركة في معنى واحد فنه عرضيٌ مثل الأبيض الذي يميز الثلج عن القار وها جسمان مجادبان ومنه ذاتي

مثل الناطق الذى يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان * وقد
اصطلح قوم على أن يسموا هذا الذاتى مقولا فى جواب أيما هو
فيكون المقول فى جواب أيما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز
بعد ماهية مشتركة تمييزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان
دون البياض للتليج

✽ فصل فى الألفاظ الخمسة ✽

والألفاظ الكلية خمسة ^(١) جنسٌ - نوعٌ - وفصلٌ -
وخاصةٌ - وعرضٌ عام

✽ فصل فى الجنس ✽

الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأأنواع فى جواب
ما هو - وقولنا مختلفين بالأأنواع أى بالصور والحقائق الذاتية
وان لم يعرف بعد النوع الذى هو مضاف الى لجنس وقولنا فى
جواب ما هو أى قولاً بحال الشراكة لا بحال الانفراد كالحیوان
للانسان * والفرس لا كالحساس للانسان والفرس * فان الحساس

(١) الامة فى كبر الكليات خمسة ار كل ما يدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفة
والعبارات اما علل وماد وهما عوارض ولوازم فالاول الذاتى والثانى العرضى والذاتيات
اما مشتركة واما مميزة والمشاركة الاجناس والميزة الفصول والعرضيات اما ان سم الموصوف
ونميره واما ان تحصى فالاول العرض العام والثانى الخاصة وأما الموصوف فهو النوع اه

لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس وان كان يدل
على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حس وتخلي عن المتحرك بالارادة
وعن النامي وعن المعتدى وغير ذلك الا على سبيل الالتزام لا على
سبيل التضمن * و فرق بين الالتزام والتضمن فان السقف يلتزم
الحائط ولا يتضمنه والبيت يلتزم الحائط ويتضمنه فيجب اذا
حددت الجنس أن تحده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس واذا
حددت الجنس أن لا تديره على النوع ولا تشغل بما يقوله
(فرفوريوس)

* فصل في النوع *

وأما النوع فهو الكلّي الذاتي الذي يقال على كثيرين في
جواب ما هو ويقال أيضاً عليه وعلى غيره آخر في جواب ما هو
بالشركة مثل الحبران الذي هو نوع من الجسم فانه ينسب على
الانسان والفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه
وعلى غيره أيضاً بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء
جنساً لأنواع ونوعاً لجنس مثل الحيوان ^(١) للجسم ذي النفس

(١) قوله مثل الحيوان الخ راجع الى قوله وروا لحس وقوله وللانسان والفرس
راجع لقوله جنساً لأنواع فهو على ألف والشر لمشوش (ا - ع)

فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه ينتهي الاوتقاء
الى جنس لا جنس فوعده ويسمى جنس الاجناس والانحطاط
الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع * ويرسم بأنه المقول
على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمر
والفرس لهذه وتلك

شيء هو لا بالذات بل بالعرض اما نوع هو جنس كتساوي
 الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث وهو جنس واما نوع
 ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة
 مساوية والكتابة وهو خاصة غير ملازمة ولا مساوية بل أنقص
 ﴿ فصل في العرض العام ﴾

واما العرض العام فهو كل كلى مفرد عرضي أي غير ذاتي^(١)
 يشترك في معناه أنواع كثيرون كالبياض للثلج والقفنس^(٢) ولا
 تبال بأن يكون ملازماً أو مفارقاً لكل واحد من النوع أو للبعض
 جوهرًا كان في نفسه - كالأبيض أو عرضاً كالبياض بعد أن
 لا يكون^(٣) مقوماً للماهية فان وقوع العرض على هذا وعلى
 الذي هو قسم الجوهر في الوجود وقوع بمعنيين مختلفين

﴿ فصل في الاعيان والاولهام والالفاظ والكتابات ﴾

الشيء إما عين موجودة وإما عدره موجودة في الوجود أو
 العقل^(٤) مأخوذة عنها ولا يختلفان في التواحي والأسم

(١) قوله أي غير ذاتي - يعني أن ذلك هو المقصود منه لا أن يكون عرضاً في
 ذاته أو مدحجاً أن يكون جوهرًا (٢) لقمص صيرمه أسس قد يسمى بالسماء
 وأصرت منه في - اسم (٣ - ٤)
 (٣) قوله مدحج - يكون مدحجاً - ولا - (٤) قوله من الوجود أو العقل أي

لفظة تدل على الصورة التي في الوجود أو العقل معبرة * وإما كتابة
دالة على اللفظ ومختلفان في الاسم فالكتابة دالة على اللفظ
واللفظ دالة على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على
الاعيان الموجودة *

* فصل في الاسم *

والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير أن يدل على
زمان وحوادث ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد - فنه
محصل كقولنا زيد - ومنه غير محصل قرن فيه لفظ السلب
بشيء هو اسم محصل وجعل مجموعهما اسماً دالاً على ما يخالف
معنى المحصل كقولنا لا انسان (١) للأسان

* فصل في الكلمة *

والكلمة لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان
ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معين كقولنا شيء فانه
يدل على شيء لماش غير معين في زمان قد مضى

قل في اوهم أو العقل لان الصور التي في العر اما مجردة واما غير مجردة فالمجرد
العقل وسير المحر الوهمي اه

(١) قوله لا انسان اما الا انسان لفظ مجرد من جهة دلالة بالمطابقة على عين واحدة
وهو من جهة حزقي الموهوم فاعلم هو مؤلف

﴿ فصل في الأداة ﴾

وأما الأداة فهي لفظة مفردة انما تدل على أمرٍ لمعنى
يصح أن يوضع أو يحمل بعد ان يقرن باسم أو كلمة كقولنا في وعلى

﴿ فصل في القول ﴾

والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل *

﴿ فصل في القضية ﴾

والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث
يتبعه حكم صدق أو كذب *

﴿ فصل في الحلية ﴾

والحلية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل
واحد منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن أن يدل على كل واحد
منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان أو قولنا الحيوان
الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع قدم ورفع أخرى
فكأنك قلت الانسان يمشي أو قولك فلان كثير علمه فان
قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف .

﴿ فصل في الشرطية ﴾

والشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه

النسبة من حيث هي مفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالتهار موجود فانك إن فصلت هذه النسبة انحل الى قولك
الشمس طالعة وإلى قولك التهار موجود وكل واحد منهما قضية
وكذلك اذا قلت - اما أن يكون هذا العدد زوجاً - واما أن يكون
هذا العدد فرداً *

﴿ فصل في الشرطية المتصلة ﴾

وأما المتصلة من الشرطية فهي التي توجب أو تسلب لزوم
قضية لأخرى كما قدمناه من مثال الشرطي *

﴿ فصل في الشرطية المنفصلة ﴾

والمنفصلة ما توجب أو تسلب عناد قضية لأخرى كما أخرناه
في مثال الشرطي *

﴿ فصل في الايجاب ﴾

والايجاب مطلعا هو ائماع الذببة وايجادها وفي الحلية هو
الحكم بوجود محمول لموضوع .

﴿ فصل في السلب ﴾

والسلب مطلقاً هو رفع النسبة اوجودية بين شيئين وفي
الحلية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع .

﴿ فصل في المحمول ﴾

والمحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشيء آخر

﴿ فصل في الموضوع ﴾

والموضوع هو الذي يحكم عليه بأن شيئاً آخر موجود له أو ليس بموجود له * مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب *

﴿ فصل في الخصوصية ﴾

والخصوصية قضية حملية موضوعها شيء جزئي كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة *

﴿ فصل في المهمة ﴾

والمهمة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يبين أن الحكم في كله أو في بعضه كقولنا الانسان أبيض * وتكون موجبة وسالبة وإذا لم يتبين فيها أن الحكم في كل أو في بعض فلا بد أنه في بعض وشك في أنه في الكل فلذلك كان حكم المهمة حكم الجزئي الذي نذكره *

﴿ فصل في المحصورة ﴾

والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليه مبين أنه

في كله أو في بعضه وتكون موجبة وسالبة *

﴿ فصل في الموجبة الكلية ﴾

والموجبة الكلية من المحصورات هي التي الحكم فيها إيجاب

على كل واحد من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان *

﴿ فصل في السالبة الكلية ﴾

والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب عن جميع

الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر *

﴿ فصل في الموجبة الجزئية ﴾

والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها إيجاب ولكن على

بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب *

﴿ فصل في السالبة الجزئية ﴾

والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب ولكن عن

بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل

إنسان بكاتب بل عسى بعضهم *

﴿ فصل في السور ﴾

والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا

واحد وبعض ولا كل *

﴿ فصل في مواد القضايا ﴾

المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائماً في كل وقت أى يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة المتمتعة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها دائماً مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الإيجاب * والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها له صدق في إيجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان * وقيل إن الممكن هو الذى حكمه غير موجود في وقت ما أى في الحال ثم له حكم في المستقبل يفرد به عماله حكم في الحال بالضرورة *

﴿ فصل في الثنائى والثلاثى ﴾

كل قضية حملية فان أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما - وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب - وأما الثلاثية فهي التى قد صرح فيها

باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة ^(١) ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال فالنسبة متضمنة فيها *

﴿ فصل في المعدولة والبسيطة ﴾

القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل * وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك اللانسان أبيض أو الانسان لا أبيض والقضية المعدولة المطلقة في وصفها بالمعدول هي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو ببصير * أما من جهة الصيغة فلأن حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كأنك أخذت الغير والبصير شيئاً واحداً حاصلًا منهما بالتركيب فان أوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان إيجاباً معدولاً وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلباً معدولاً ^(٢) وأما البسيطة

(١) الكلمة وان كانت مستتية عن الرابطة لدالاتها على الموضوع فقد افتقر إليها لتبين الموضوع لان الكلمة تدل على موضوع غير معين (٢) قوله كان سلباً معدولاً أى كان قولك سالماً معدولاً (١-ع)

فان حرف السلب ليس جزءاً من المحمول بل شيئاً خارجاً عنه
 داخلاً عليه رافعاً إياه * وأما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة
 البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم
 والایجاب كان معدولاً أو محصلاً فلا يصح الا على موضوع
 موجود فيصح أن تقول ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح
 أن تقول أن العنقاء هو غير بصير^(١) وأما ما يقال بعد هذا من
 الفرق بينهما فلا تلتفت اليه فان غير بصير يصح إيجابه على كل
 موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من
 شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من
 شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثنائية لا
 يتميز فيها العدول عن السلب الا بأحد وجهين (أحدهما) من جهة
 نية القائل مثلاً اذا قال زيد لا بصير فغنى به ان زيدا ليس
 هو ببصير كان سلباً * وان غنى أن زيدا هو لا بصير كان إيجاباً
 معدولاً (والثاني) من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب فانه
 ان قال زيد غير بصير علم أنه إيجاب لان غير يستعمل في العدول

(١) لولا انه لم يبين بعد حال المقاييس وشروطها لحسن به ان يفرق بين السلب البسيط
 والایجاب المعدول - بأن يقول ان الموجبة المعدولة تكون في قياس ينتج إيجاباً وأما
 السالبة البسيطة فلا ينتج القياس الذي تكون فيه الاسبا *

وليس يستعمل في السلب * وأما في الثلاثية فإن الإيجاب المدول
متميز عن السلب المحصل من كل وجه لان الرابطة ان دخلت
على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد
فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير وان دخل حرف السلب على
الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا لان الرابطة تجعل
البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجا عنه *

﴿ فصل في القضية العدمية ﴾

والقضية العدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين هذا بحسب
المشهور كقولك زيد جائر - أو الهواه مظلم * وأما في التحقيق
فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شأنه أن يكون للشيء
أو لنوعه أو لجنسه *

﴿ فصل في الجهات ﴾

الجهات ثلاثة واجب * ويدل على دوام الوجود * وممتنع
ويدل على دوام العدم * ويمكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم
والفرق بين الجهة والمادة ^(١) ان الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد

(١) قوله والفرق بين الجهة والمادة اما قل في الجهة انها تدل على كذا وفي المادة
انها تدل على حالة كذا لان الجهة في القول والتصور فهي تدل على ما للأمر في نفسه
والمادة حالة للأمر في نفسه *

هذه المعاني * والمادة حالة للقضية في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا فالمادة واجبة^(١) والجهة ممكنة * وبينهما فروق أخرى لا نطول بها *

﴿ فصل في الرباعية ﴾

القضية الرباعية هي التي تذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وإنما تسلب الموجهة الرباعية بأن يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن أن يصدقا^(٢) كقولك زيد هو يمكن أن يمشی * زيد هو يمكن أن لا يمشی * أو يكذبا كقولك زيد هو يجب أن يمشی زيد هو يجب أن لا يمشی - وأيضا زيد هو يمتنع أن يمشی زيد هو يمتنع أن لا يمشی * بل مقابل يمكن ليس يمكن * ومقابل يجب ليس يجب * ومقابل يمتنع ليس يمتنع

﴿ فصل في الممكن وتحقيقه ﴾

وفي الممكن اشتباه إذا ذكرناه وحلله الحل الشافي ارتفع به كثير من الشبه والأغاليط التي تقع للناس في تناقض ذوات

(١) لما بين المادة والجهة قال - ان المادة لا تكون الا صادقة المحكم لانها من الوجود وأما الجهة فقد تكون كاذبة وصادقة لانها حكم اخباري (٢) قوله فيمكن أن يصدقا عطف على المنى لبيان ان السالبة الموجهة غير سالبة الجهة وان سلب القضية الموجهة هي الثانية لا الاولى (١ - ع)

الجهة وتلازمها * فنقول ان العامة تفهم من الممكن غير ما تفهمه
 الخاصة بحسب قواطئهم عليه * أما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس
 بممتنع من غير ان يشترطوا فيه انه واجب أو لا واجب فيكون معنى
 قولهم ليس بممكن انه ليس ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فإذا
 الممكن العامي هو ما ليس بممتنع * وغير الممكن ما هو ممتنع فكل
 شيء عندهم بممكن وإما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن
 بحسب هذا الاستعمال مقولاً على الواجب كالجنس له وليس اسماً
 مرادف له بل لأن الواجب غير ممتنع في المعنى * وأما الخاصة فاتهم
 وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا
 المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح
 أن يقال لهذا الشيء انه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون
 بحسب الاستعمال العامي أي بمعنى انه غير ممتنع أن يكون وغير
 ممتنع أن لا يكون فنقولوا اسم الممكن وجعلوه دالاً على ذاك
 ووضعوا اسم الممكن دالاً على ما ليس بممتنع - ومع ذلك ليس
 بواجب وهو الذي هو غير ضروري في أحد الحالين - فهذا المعنى
 أخص من المعنى الذي تستعمله عليه العامة فيكون الواجب
 خارجاً من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى

ممتنع بل بمعنى ليس غير ضرورى بل واجب أو ممتنع فكلاهما
 ليسا بهذا الممكن الا أن ضعفاء الرأى اذا قالوا ليس بممكن وهم
 يستعملون الممكن الخاصى يخيل لهم معنى الممكن العامى فكان
 ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا عن
 الممكن فتحيروا فى ذلك * فان قالوا ان الواجب ممكن خاصى
 والممكن الخاصى هو الذى يمكن أن لا يكون صار الواجب
 عندهم ممكنا أن لا يكون * وان قالوا ان الواجب ليس بممكن
 ويخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعا * ولو أنهم
 راعوا حدود النظر فأخذوا الممكن فى التسمين على وجه واحد
 لم تلزمهم هذه الحيرة فاتهم أخذوا الممكن بمعنى انه لا ضرورة فى
 وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الراجب
 خارجا عن الممكن ووجدوه ليس بممكن وحينئذ لم يلزم ان مالىس
 بممكن هو الممتنع لأن الممكن لم يكن مالىس بممتنع فيكون سلبه
 الممتنع بل مالا ضرورة وجرده ولا فى عدمه فيكون سلبه سلب
 مالا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فيكون مالىس بممكن هو
 مالىس بلا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فصدق ليس بممكن
 على الواجب اذ ليس هو بلا ضرورة لا فى وجوده ولا فى عدمه

لان له ضرورة في الوجود * وأيضا ان أخذوا الغير الممكن
 بمعنى الممتنع فلم يأخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على
 الواجب ولا يلزمه أن يقال فيمكن أن لا يكون - وذلك لأنه
 لما عني بالممكن غير الممتنع فليس يجب أن يكون ما يمكن أن
 يكون ممكنا أن لا يكون فليس يلزم فيما هو غير ممتنع أن
 يكون غير ممتنع أن لا يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع
 في الممكن العامي ولا يقع في الخاصي * وان غير الممكن الخاصي
 ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري اما في الوجود واما في
 العدم * وان الممكن ما ليس بضروري الحكم ومتى فرض حكمه
 من ايجاب أو سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من شرط
 الممكن أن يكون معدوما في الحال أو موجوداً فيه حتى يقال
 ان رسم الممكن أنه ما ليس بوجود في الحال واذا فرض في
 الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال وذلك لانه ان كان السبب
 المانع عن كونه موجودا صيرورته واجبا في وجوده فيجب أن
 يراعي هذا السبب في جانب الالوجود فانه أيضا ان فرض معدوما
 في الحال كان في الحال واجبا في لا وجوده كذلك فيكون ممتنعا
 لان واجب العدم هو الممتنع فان كان الامتناع الحالى لا يضر

الممكن فالواجب الحالى لا يضر الممكن وان ممكن الكون
ان كان يجب أن لا يكون موجودا لكون فممكن أن لا يكون
يجب أن لا يكون موجودا الا كون لكن ممكن الكون هو
بعينه ممكن الا كون فممكن الكون يجب أن لا يكون على
أصلهم موجودا الا كون *

﴿ فصل في الواجب والممتنع وبالجملة الضرورى ﴾

الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما فى معنى
الضرورة فذلك ضرورى فى الوجود * وذا ضرورى فى العدم *
واذا تكلمنا على الضرورى أمكن ان ننقل البيان بعينه الى كل
واحد منهما * فنقول ان الحمل الضرورى على ستة أوجه تشترك
كلها فى الدوام^(١) فأول ذلك أن يكون الحمل دائما لم يزل ولا يزال
كقولنا الله تعالى حي * والثانى أن يكون مادام ذات الموضوع
موجودا لم تنسد كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان أو كل
واحد من تناس دائما حيوان مادام ذاته موجودا ليس دائما بلا
شرط حتى يكون حير نالم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده *

(١) قوله فى الدوام أى المراد بالضرورة قد سبق له تعريفها به ولا يؤمم ان
الدوام فى الكللى أهم من الضرورة على ما ترجمه المتحررون من المتكلمين فان ذلك غلط
عند الشيخ وأما له (١ - ح)

والاول وهذا الثاني هما المستعملان والمراد ان اذا قيل ايجاب أو
سلب ضروري ولعمهما من جهة ما معنى واحد وهو الضرورة
مادامت ذات الموضوع موجودة اما دائماً^(١) ان كانت الذات توجد
دائماً واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد^(٢) واما الثالث فان يكون
ذلك مادام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعه
معها لامادامت موجودة مثل قولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق
للبصر بالضرورة أي لا دائماً لم يزل ولا يزال * ولا أيضاً مادام
ذات ذلك الشيء الأبيض موجودا حتى ان تلك الذات اذا بقيت
وتم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بأنها ذات لون
مفرق للبصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم مادامت لا
موجودة ولكن موصوفة بالبياض * وأما الرابع فان يكون
ذلك مادام الحمل^(٣) موجودا وليس له ضرورة بلا هذا الشرط
كقولنا ان زيدا بالضرورة ميت مادام سائيا اذ ليس يمكن أن
لا يكون مسببا ودريمتي * وما خلا * فان تكون الضرورة

(١) وهو ما عليه نحل الضرورة الاولى () هـ الاقسام الاربعة الآتية
تسمى مطالب لا لمعنى لسطر الامكان وهو الوقت الذي تتكبر فيه مدومة ولا
شروط ضرورية وهو لسطر الذي يكون فيه موجودا فلهذا من هـ اين احالتي
تسمى ممتدة ودرية هـ اوسوية لان وجود تحقق حاله كلها وضرورتها وان
يحيى مصافة (٥) قوله مادام الحمل اي مادام اعمى (١- ح)

وقتا معيناً لا بد منه كقولنا ان القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائماً بل وقتاً بعينه معيناً والسادس^(١) أن يكون بالضرورة وقتاً ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس أى وقتاً وليس دائماً ولا وقتاً بعينه - وهذه الاقسام الاربعة اذا لم يشترط فيها شرط ما فان الحمل فيها يسمى مطلقاً وان اشترطت فيها بهمة الضرورة كان الاولى أن تكون الجهة جزءاً من المحمول لاجهة داخلية على المحمول وذلك لان المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولاً بل مع زوائده وتلك الزوائد مع المحمول لا تفعل كشيء واحد ما لم تكن فيها الجهة على انها كالبعض منها * واما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في أن يقصد حملاً والجهة لا تفعل فيه شيئاً بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته بمعنى واحد والجهة داخلية عليه »

(ر) انما كانت المواد الضرورية على ما لا قدم الائمة في عددها لان اصولي هو الله وانه اما على الاشلاق واه محض سرية والله على الاصل ما في الوجود كقولنا الله حي وكل متحرك جسم رافع في العلم كغيرنا الانسان حيوان او الانسان معناه والمحض شرطاً واما شرطه - وصوغ واه، بشرطه في المحمول او شريطة في كليب وشرط الموصوع كمرصها بما وصفه كرموسا كل آيس هو دوان مرق بمصروم عموم سرعه ما ردت منه ككسوف القمر اسير معين كتمتع حيوان واه شرط كليب و تان للمرحل الموصوع في وجود وهو الممكن الخاص به لئلا يكتفى بشيء مدم ناشأ

﴿ فصل في متلازمات ذوات الجهة ﴾

المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات
فطبقة هي هكذا واجب أن يوجد ممتنع أن لا يوجد ليس بممكن
بالمعنى العام أن لا يوجد * وتقايض هذه متعا كسة أيضاً مثل قولنا
ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد ممكن أن لا يوجد
العامى لا الخاصى * وطبقة أخرى وهي هكذا واجب أن لا يوجد
ممتنع أن يوجد ليس بممكن أن يوجد بالمعنى العامى لا الخاصى *
وكذلك تقايضها * مثل ليس بواجب أن لا يوجد ليس بممتنع أن
يوجد ممكن أن يوجد بالمعنى العامى * وطبقة من الممكن الخاصى
الحقيقى ولا ينعكس فيها الاشياء فقط ممكن أن يكون وممكن
أن لا يكون وتقيضاها متعا كسان ولا يلزمها من سائر الجهات شئ
لزمها معا كسا^(١) وأما الممكن أن يكون بالمعنى العامى فلا يلزمه
ممكن أن لا يكون على ما أوضحناه قبل * وأما اللوازم التي لا
تنعكس فإن واجبا أن يوجد يلزمه ليس بممتنع أن يوجد وما فى
طبقة مثل ليس بواجب أن لا يوجد وممكن أن يوجد العامى
وليس بممكن أن يوجد الخاصى لانه واجب لا ممكن وليس

(١) معنى الماكس هو نقاء المحمول والموضوع والصدق وتغير الجهة أو الكيفية

بممكن أن لا يوجد الخاصي أنه ممتنع أن لا يوجد لا ممكن حقيق
 أن لا يوجد وكذلك الممتنع أن يوجد يلزمه سلب الواجب أن
 يوجد وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين أعني المعدول
 والمحصل * والممكن أن يكون الحقيق يلزمه ممكن أن يكون
 العامى وما في طبقته وممكن أن لا يكون العامى وما في طبقته
 ويتوصل من هذا الى باقى ما بقى *

﴿ فصل فى المقدمة والحد ﴾

المقدمة قول يوجب شيئاً لشيء أو يسلب شيئاً عن شيء
 جعلت جزء قياس * والحد هو ما ينحل اليه المقدمة من جهة ما
 مقدمة ^(١) وإذا انحل الرباط فلا محالة أنه لا يبقى الاموضوع ومحمول

﴿ فصل فى المقول على الكل ﴾

والمقدمة التى فيها مقول على الكل فهى التى ليس شيء مما
 يقال عليه المرزوع الا ويقن عليه المحمول وانسلب بحسبه * وكل

(١) قوله والحد ما ينحل اليه المقدمة من جهة ما هى مقدمة • ليرق بين كل القول
 الموقع للتصديق وبين كل القول المرتفع "تصور ان هذا ينحل الى ما تدل عليه الاسماء
 بالمطابقة كقولنا الانسان حيوان اذ كان لا محذور من جهة ما هو كذاك الا الى موضوع
 هو الانسان رتخول هو الحيوان واذا حلت هذا من جهة ما يوقع تصوراً انحل هذان
 الى ممان كغيره كما يحل الجبر الى جسم متفلس حساس متحرك بالارادة *

مقدمة - اما مطلقة - واما ضرورية - واما ممكنة ^(١)

﴿ فصل في المطلقات ﴾

المطلقة فيها رأيان رأى (ثاوفرستس) ثم (ثامسطيوس) وغيره
وهو انها هي التي لم تدكر فيها جهة ضرورة للحكم أو امكان للحكم بل
اطلق اطلاقا فيجوز أن يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز
أن يكون الحكم موجودا لا بالضرورة أى لادائما وليس يبعد أن
يكون هذا رأى الفيلسوف ^(٢) في المطلقة على أن الفيلسوف يجوز
أن تكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك كل

(١) قوله وكل مقدمة الخ قد يتبر في الحل وجود المحمول للموضوع ولا وجوده
فيوجد على أقسام وذلك انه اما أن يكون دائما موجودا له أو مسلويا عنه أو وقتا ما
لا محالة يوجد له أو يسلب عنه أو يكون ذلك جائزا فيه أن يوجد وأن لا يوجد البتة فإن
أضيف الى ما اعتبر من وجود المحمول للموضوع شرط دوام سميت القضية ضرورية
في الإيجاب وممتعة في السلب أو شرط وجود لادوام معه سميت وجودية في السلب
والإيجاب أو أطلقت من الشرط اطلاقا ولم يتبر سوى وجود المحمول للموضوع من غير
شرط دوام أو لادوام سميت مطلقة فالمطلقة تعم الضرورية والوجودية عموم الجنس وفصلا
الدوام والادوام ينوعان الى الوجودية والضرورية وهذه القسمة صنعت القضايا الى هذه
الاصناف الثلاثة على غير الوجه الذي فصلت الى الامكان الخاص والضرورة لان
الامكان الخاص يزيد على الوجودية بقسم منه (أى الممكن الخاص) وهو المسمى بالمحتمل
الذي وجوده بالقوة وقد لا يخرج الى الفعل والوجودي إنما يقال لما له وجود بالفعل
فإن لم يتبر ذلك (أى المحتمل) ولم يشرط في الحل إلا الوجود بالفعل فاجل بدل الممكن
الخاص الوجودي والضروري بحالته والمطلق يعينها ولكن يكون قد أخلت لا محالة بمعنى
من حقه أن يدكر وهو المحتمل الذي من حقه أن يكون فيها من الممكن * فهذا القدر
كتبه لي في فهمه * في هذا الباب * (٢) أراد به أريستو

فرس نائم ولا شيء مما هو فرس بنائم * وينقل الحكم الكلي
الموجب المطلق الى الحكم الكلي السالب المطلق وأصحاب هذا
الرأي يرون ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد
أيضاً في المطلقات أمثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورة دائماً *
وأما أصحاب الرأي الثاني^(١) ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين
من المتأخرين ممن هو أشدهم تحصيلاً فيرون ان هذا النقل
واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه الاعلى
احدى الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان
المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجوداً وليس يجب دائماً
ما دام ذات المحكوم عليها موجودة بل وقتاً ما وذلك الوقت اما
مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به كقولك كل أبيض فهو ذو
لون مفرق للبصر * أو ما دام المحمول محكوماً به أو في وقت
معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل انسان

(١) ان قيل انكم قسمتم الامور من جهة محولاتها وموضوعاتها الى الدائم الصدق
وهو الواجب والى الدائم الكذب وهو الممتنع والى الذي لا يدوم صدقه ولا كذبه وهذه
القسم لا زيادة عليها فكيف أضفتم الى هذه حال المقدمة المطلقة * قيل ان الأمور هي
على ما هي عليه في الوجود لذلك أنها تخطو من أحد هذه الاقسام ولهم ان يتصور
ثبوت المحمول للموضوع مطلقاً غير متغير * أحد هذه تكون هذه الامور في الدهن دون
الوجود *

أو في وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان * وليس
يجب أن يكون هذا الوقت وقتاً واحداً يشترك فيه الجميع معا
بل وقتاً لكل واحد يخصه وليس يبعد أن يكون هذا الرأي
رأى الفيلسوف * ونحن لا نستغل بتفضيل أحد الرأيين على
الآخر بل نعتبر أحكام المطلق بالوجهين جميعاً ويظهر لك ذلك
إذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل (ب) (أ) بالاطلاق معناه
ان كل واحد مما يوصف عند العقل أو الوجود بأنه (ب) سواء
كان يوصف بأنه (ب) دائماً أو يوصف بأنه (ب) وقتاً بعد أن
يكون (ب) فذلك الشيء يوصف بأنه (أ) لا ندري متى (أ) عندما
يوصف بأنه (ب) أو في وقت آخر ودائماً أولاً دائماً هذا على رأى
ثاوير سبسطس * وأما الرأي الثاني فلا يخالف رأى الأول من جهة
الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بأنه
متحرك ويوضع له كان دائماً أو وقتاً فان معنى المتحرك في الشئين
واحد ويختلف بمدة الثبات والمدة أمر عارض للمعنى غير مقوم
للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لان الاولين أخذوا
الحكم بالمحمول أعم مما يمكن أن يفهم منه من غير شرط دوام أولاً
دوام البتة وهؤلاء خصصوه بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا

كل (ب ا) عندهم ان كل ما يوصف (ب ب) كيف وصف به بالضرورة أو بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بأنه (ا) لا بالضرورة بل وقتاً على ما قيل وكذلك قولنا لاشئ من (ب ا) على الاطلاق معناه انه لاشئ مما يوصف بأنه (ب) كيف وصف به الا وسلب عنه (ا) إما لا ندرى كيف ومتى واما سلباني وقتاً والجزيئتان تعرفهما من الكليتين *

﴿ فصل في الضروريات ﴾

قولنا كل (ب ا) بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل بأنه (ب) دائماً أو غير دائم فذلك الشيء دائماً ما دام عين ذاته موجودة يوصف بأنه (ا) كقواك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لاشئ من (ب ا) معناه انه ليس شئ مما يوصف بأنه (ب) كيفاً وصف به بضرورة أو وجود غير ضروري الا وسلب عنه دائماً (ا) في كل وقت ذاته فيه موجودة وأنت تعرف الجزئيتين من الكليتين الا في شئ واحد وهو ان الجزئي لا يجعله دوام السلب والايجاب ضرورياً بل دواماً لا تستحقه طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوباً عنه الكتابة أو موجبة له ما دامت ذاته موجودة ولكنه باتفاق

ليس باستحقاق ولا كذلك في الكليات فانها ما لم تستحق دوام السلب أو الايجاب لم تكن القضية موثوقة بصدقها بل لا تكون صادقة ألبتة فان الصدق هو بالمطابقة وهذه المطابقة لا تتحقق الا فيما يجب الدوام له بل نحن لانحكم في قضية محمولها ممكن وزماتها مستقبل بأنها صادقة أو كاذبة ما لم تطابق الوجود ولم تخالفه *

﴿ فصل في الممكنات ﴾

أما الممكن فهو الذي حكمه من سلب أو ايجاب غير ضرورى واذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فعنى قولنا كل (ب ا) بالامكان ان كل واحد مما يوصف بأنه (ب) كيف كان فان ايجاب (ا) عليه غير ضرورى واذا فرض هذا الايجاب حاصلًا لم يعرض منه محال * وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة * فالاول سالبة ضرورية * والثانى سالبة الضرورة لكنه قد يظن ^(١) ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان لا ولا يميزون في ذلك بين العامى والخاصى * وانما يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند

(١) قوله لكنه قد يظن ان قولنا بالضرورة ليس يلزمه * اهم ليس بالضرورة ان يوجد هو الذى كلامه فيه لا ألا يوجد * فان هذا هو الذى يلزمه ليس بمتنع ألا يوجد وما ليس بمتنع فهو الممكن العامى لا الخاصى فان لزمه الخاصى فليس يلزم لزوم مأكسة.

العامّة دون المصطلح عليه عند الخاصّة * وكذلك فرق بين قولنا
 بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان * فالاول سالبة ممكنة * والثاني
 سالبة الامكان لكنه يظن ان سالبة الامكان كقولنا ليس بممكن
 يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى العامي
 دون الخاصي * واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب أن يلزمه
 ضرورة ولكن لا لوجود دون عدم ولا لعدم دون وجود فان ما ليس
 بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما ضروري اللاوجود
 وليس يتعين أحدهما بعينه * وجهل جماعة من المنطقيين بهذه
 الاحوال أوقعهم في خطأ كبير استمروا عليه في احكام ذوات الجمّة
 ﴿ فصل في القضيتين المتقابلتين ﴾

والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب
 وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى * والاضافة * والقوة *
 والفعل * والجزء * والكل * والمكان * والزمان * والشرط * حتى
 ان كان هناك أب فكان لزيد ولم يكن ههنا لعمر * أو كان هناك
 أب بالقوة ولم يكن ههنا بالفعل * أو كان هناك أسود البعض
 ولم يكن ههنا أسود اسكل أو أسود من بعض آخر * أو كان
 هناك شيء في زمان ماض ولم يكن ههنا في زمان حاضر أو مستقبل

أو غير ذلك الزمان بعينه أو كان هناك مثلاً أنه متحرك على الأرض ولم يكن ههنا أنه متحرك على الفلك لم يحصل التقابل *

* فصل في التناقض *

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالإيجاب والسلب تقابلاً يجب عنه لذاته ^(١) أن يكون أحدهما صادقة والآخرى كاذبة وإنما يكون كذلك إذا تمت فيهما شرائط التقابل التي في الخصوصيات وفي المحصورات زيادة أن يكون أحدهما كلية والآخرى جزئية * فإن كانتا كليتين وتسميان متضادتين ^(٢) كذبتا جميعاً في حمل الممكن كقولنا كل إنسان كاتب * وليس ولا واحد من الناس بكاتب وإن كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعاً في ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب * والخصوصات ليس في تناقضها

(١) قوله لذاته أي ليس عن الأمور المقولة عليها فإن كثيراً من الأمور يصدق فيها أحد التقابلين ويكذب الآخر لانهما في ذاتهما كذلك كقولنا كل إنسان حيوان لاشئ * من الإنسان مجبر والدليل على أن هذا من الأمر أنك إذا نقلته إلى أمر آخر لم يقسم الصدق والكذب كقولك كل إنسان كاتب لاشئ * من الإنسان بكاتب *

(٢) قوله وتسميان متضادتين وجه التسمية شبههما بالضدين في ارتفاعهما فإن الضدين لا يجتمعان وقد برقعان على ما لا يخفى وقوله وتسميان الداخلتين تحت التضاد وجه التسمية كون الجزئى واقفاً تحت الكلى فهاتان الجزئيتان وإن كانتا داخلتين تحت اثنين كليتين اللتين أشبهتا الضدين إلا أنها لم يكن فيها أنفسهما هذا الشبه (١ - ع)

شرط غير تقابلها وفي حمل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في أحد طرفي التقابل وان كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشى زيد ليس يمشى * فلو كان أحد هذين في الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين كان أحد الامرين يكون لاحالة والآخر لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة^(١)

(١) بقي الكلام على قوانين تناقض في ذوات الجهة ولله ترك الكلام عليها استنادا على القانون الكلي في التناقض ذلك القانون الذي قد يكتفي به الذكي الجيد الحدس في استخراج تلك القوانين بنفسه وهو ان يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التي وقع عليها الايجاب وان تسلب السالبة المحمول عن الموضوع من الجهة التي وقع بها ايجابه عليه ولنجعل تلك القوانين خدمة لمريدي الاطلاع على آراء المتقدمين وقراء كتب القدماء فنقول مبتدئين بقوانين تناقض المطلقات * أما المطلقة العامة فالموجة الكلية منها يناقضها السالبة الجزئية الدائمة فلو قلت كل (ج ب) بالاطلاق العام كان نقيضها ليس بعض (ج ب) دائما والسالبة الكلية يناقضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجة الجزئية يناقضها السالبة الكلية الدائمة وان كان الدوام في الكليات يستلزم الضرورة لكن الضرورة هنا جاءت عرضا اذ لم يقصد منها بالذات الارتفاع بالايجاب فتدبر * وأما الوجودية فالموجة الكلية منها تناقض الجزئية السالبة للوجود فاذا قيل كل (ب ج) بالوجود أى الاطلاق الغير الضروري كان نقيضها رفع ذلك الوجود جزئيا أى قولك ليس بالوجود كل (ب ج) وقد يعتبر النقيض لازم ذلك الرفع وهو قولك بعض (ب ا ج) بالضرورة واما ليس (ج) دائما والسالبة الكلية منها نقيض لسالبة السالبة الوجودية جزئيا فاذا قلت بالوجود لاشئ من (ب ج) كان نقيضها ليس بالوجود لاشئ من (ب ج) وربما يعتبر النقيض لازم ذلك لاوضحيته وهو بعض (ب) اما (ج) دائما أو ليس (ج) بالضرورة والموجة الجزئية منها مثل قولك بعض (ب ج) بالوجود نقيضها ليس بالوجود لاشئ من (ب ج) بل كل (ب) اما (ج) بالضرورة أو ليس (ج) دائما وليتقطن الى سر

﴿ فصل في عكس المطلقات ﴾

العكس هو تصوير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والایجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور أن السالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من (ب) ا) صدق لا شيء من (ا ب) ولا فليكذب لا شيء من (ا ب) وليصدق تقيضه وهو أن بعض (ا ب) ولنفرض ذلك البعض شيئاً معيناً وليكن (ج) فيكون ذلك الشيء الذي هو (ج ا) و (ب) فيكون ذلك الباء (ا) وكان لا شيء من (ب ا) هذا خلف والحق في هذا هو أنه لا يصح هذا العكس في كل ما يبعد في المطلقات بل في مطلقة

جملتنا التريد في المحمول فقط وتقيض السالبة الجزئية منها كقولك بالوجود ليس بعض (ب ج) قولك ليس بالوجود ليس بعض (ب ج) بل كل (ب) اما (ج) دائماً أو ليس (ج) بالضرورة أما الضرورية المطلقة فالموجبة الكلية منها يناقض السالبة الجزئية الممكنة بالامكان العام والسالبة الكلية منها يناقض الايجاب الجزئي الممكن بالامكان العام والموجبة الجزئية منها يناقضها السلب الكلي الممكن بالامكان العام والسالبة الجزئية منها يناقضها الايجاب الكلي الممكن بالامكان العام وأما المشروطة العامة من الضروريات المشروطة فالموجبة لكلية منها وهي كل (ب ج) مادام (ب) تقيضها الحينية الممكنة وهي ليس كل (ب -) في حين من أحيان اتصافه (ب ب) وقس على ذلك الموجبة الجزئية والسالبين منها وتقيض المشروطة الخاصة وهي ما كان فيها عنوان الموضوع غير دائم لذات الموضوع - المفهوم الردد بين الحينية الممكنة والدائمة لكن التريد بينهما في الجزئية هو بالنسبة الى كل فرد فرد من أفراد الموضوع والمتنشرة تقيضها تقيض المطلقة بعينه ولا فرق بين الوثنية وتقيضها الا في الكم والكيف لاغير وتقيض الممكنة العامة هو الضرورية والخاصة المفهوم الردد بين ضرورتين (ا - ع)

ليس شرط صحة الحاق الضرورة فيها زمانا مختلفا في الاشخاص بل معنى غير الزمان * ومآل ذلك أن يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك ان ألحقت به جهة الضرورة وجب أن تقول بلسانك أو في نفسك مادام موصوفا بأنه منتقل وربما لم يصدق أن تقول ما دام موجود الذات في مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفي مثلها اذا صدق لاشي كذب بعض أو صدق بعض كذب لاشي من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقا * وأمثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت أخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم تكن هكذا فليس يجب أن تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الأمثلة التي يوردها المعلم الاول مما السلب فيه في زمان ما كقولنا لاشي من الحيوان يتحرك بالارادة أي في وقت سكونه - وكقولنا لاشي من الحيوان بنائم ^(١) فانه يأخذ هذه وأمثالها سوالب مطلقة فهذه لا تنعكس ألبته * أما الموجبة الكلية فلا شك أنها لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا أن كل انسان متحرك يصدق أن

كل متحرك انسان * ولكن تنعكس جزئية موجبة * أما البيان
المشهور المستمر على الشرط المذكور له فهو أنه اذا كان كل (ب ا)
فبعض (اب) والافلاشي من (اب) فلاشي من (ب ا) وكان كل
(ب ا) هذا خف * وأما البيان الحقيقي الذي يجرى في كل مادة
فبالافتراض وهو أنه اذا كان كل (ب ا) فنفرض شيئاً بعينه هو (ب)
وهو (ا) وليكن ذلك الشيء (ج فج ب و ا) فألف ما هو (ب)
وهو (ج) ثم المشهور أن هذا العكس مطلق ويجب أن يكون
مطلقاً على المعنى الاعم الذي لا يمتنع أن يكون ضرورياً مثل قولنا
كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجوداً وكل أو بعض المتحرك
بالارادة حيوان ضرورة * وأما على الرأي الثاني فليس يجب أن
يكون عكس المطلق مطلقاً لما أوضحناه * والجزئية الموجبة
المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور والحقيق على مثال بيان
الموجبة الكلية * ومثال ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكاتب
انسان * والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس
كل انسان كاتباً وصدق يجب أن يصدق ليس بعض الكاتب بانسان
﴿ فصل في عكس الضروريات ﴾

والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية

فانه اذا كان بالضرورة لا شئ من (ب ا) فبالضرورة لا شئ من (اب) والا فيمكن أن يكون الفمأ (ب) وليكن ذلك (ج) حتى يكون في وقت ما صار (ا) صار (ب) فيكون هو (ب و ا) فيكون ذلك الباء (ا) هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف في المطلقة لكنه في المشهور يجب أن يكون عكسه ضروريا لأنه لو كان مطلقاً لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقاً فكان بعض (ب ا) مطلقاً وكان الكل بالضرورة * وأما في الحقيقة فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لا ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح أن عكس الضروري ربما كان مطلقاً ^(١) كقولك بالضرورة كل كاتب انسان * ثم تقول بعض الناس كاتب وذلك لا بالضرورة التي اياها تريد بل ان كان ولا بد فبضرورة أخرى تصح على كل ممكن مثل أن بعض الناس كاتب ما دام كاتباً ولسنا نقصد من الضرورة مثل هذا * والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية * وأما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لأنك تقول بالضرورة ليس كل حيوان انساناً ولا تقول بالضرورة

ليس كل انسان بحيوان *

* فصل في عكس الممكنات *

وأما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل
نفسها فانك تقول ممكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ولا
تقول ممكن أن لا يكون أحد من الكاتب انساناً ولكنه قد
يظن في المشهور أنها تنعكس جزئية والسبب في ذلك أن قولنا
يمكن أن لا يكون شيء من (ب ا) يصدق معه قولنا يمكن أن
يكون كل (ب ا) وهو ينعكس الى أنه يمكن أن يكون بعض
(ا ب) كما نذكره بعد * ثم ظنوا أن هذا العكس يلزمه يمكن أن
لا يكون بعض (ا ب) ونحن سنبين أن هذا العكس ممكن بالمعنى
العامي لا الخاص فلا يلزمه النقل الى السلب * واما الحق فيمتنع عكس
هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن أن لا يكون أحد من الناس
كاتباً فليس لك أن تقول يمكن أن لا يكون كل أو بعض الكتاب
انساناً ولا تلتفت الى ما يتكلفون * وأما الكلية الموجبة الممكنة
فالمشهور أنها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا كان
كل (ب ا) بالامكان فبعض (ا ب) بالامكان الحقيقي والا فالضرورة
لا شيء من (ا ب) فبالضرورة لا شيء (من ب ا) هذا محال * وأما

الحق فيوجب أنه ليس اذا كذب بعض (ا ب) بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شئ من (ا ب) بل ربما كان بالضرورة كل أو بعض (ا ب) على ما قلنا وانما يجب أن يصدق اذا كذب قولنا بعض (ا ب) بالامكان العامي لكن الحق أن عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي يجوز أن يكون ضروريا ويجوز أن يكون ممكنا حقيقيا * وأما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه * وأما الجزئية السالبة الممكنة فيظن أنها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور في الكلية السالبة الآن الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه في الكلية *

* فصل في القياس *

القياس قول مؤلف من أقوال اذا وصفت لزوم عنها بذاتها لا بالعرض يقول آخر غيرها اضطرارا ومعنى لزوم أنه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى ان كان يثبت به وعمل عليه قياس من مقدمات مثله في البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا *

﴿ فصل في القياس الكامل وغير الكامل ﴾

القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه
 بينا عن وضعه فلا يحتاج الى أن نبين أن ذلك لازم عنه * والغير
 الكامل هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا في أول
 الامر أن ذلك يلزم عنه بل اذا أريد أن نبين ذلك نبين بشيء آخر
 لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل اما تقيض ما قيل أو عكسه
 أو تعيين شيء منه واقتضاه على ما نوضح *

﴿ فصل في القياس الاقتراني والاستثنائي ﴾

القياس إما أن يكون ما يلزمه ليس هو ولا تقيضه مقولاً
 فيه بالفعل بوجه ما بل بالقوة ويسمى قياساً اقترانياً كقولك كل
 جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * واما أن
 يكون ما يلزمه هو أو تقيضه مقولاً فيه بالفعل ويسمى قياساً
 استثنائياً كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها
 لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها *

﴿ فصل في أجزاء القياسات الاقترانية وأشكالها ﴾

كل قياس اقتراني فائما يكون عن مقدمتين تشتركان في
 حد وتقترفان في حدين فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك

فيه أن يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لم يتكررا واللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حداً أوسط والباقيان يسميان الطرفين والرأسين والطرف الذي يزيد أن يصير محمول اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يزيد أن يصير موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر تسمى الكبرى والتي فيها الطرف الاصغر تسمى الصغرى وتأليف صغرى وكبرى تسمى قرينة وهيئة الاقتران يسمى شكلاً والقرينة التي يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياساً (وسولوجسموس^(١)) واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوباً فاذا لزم سعى نتيجة والحد الاوسط ان كان محمولا في مقدمة وموضوعا في الاخرى سعى ذلك الاقتران شكلاً أولاً وان كان محمولا فيهما يسمى شكلاً ثانياً وان كان موضوعاً فيهما يسمى شكلاً ثالثاً وتشارك الاشكال كلها في انه لا قياس عن جزئيتين وتشارك ما خلا الكائنة

(١) أى الجامعة بالعربية

عن الممكنات في أنه لا قياس عن سالتين ولا عن صغرى سالبة
كبراهاجزية والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكم أعنى الكلية
والجزئية وفي الكيف أعنى الايجاب والسلب ثم يخص كل شكل
شرائط *

﴿ فصل في ضروب الشكل الاول من المطلقات ﴾

فالشكل الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كلياً وصغراه
موجباً " فيكون لا محالة فرائضه أربعاً ﴿ الضرب الاول ﴾ من
كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل (ج ب) وكل (ب ا)
فهو قياس كامل على أن كل (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث ﴿ والضرب الثاني ﴾ من كلية
موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل
(ج ب) ولا شئ من (ب ا) فهو القياس الكامل على أنه لا شئ
من (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف ولا شئ مما هو مؤلف
بقديم ينتج أنه لا شئ من الاجسام بقديم ﴿ والضرب الثالث ﴾
من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك

(١) انما وجب أن لا ينتج في الشكل الاول ما كانت صغراه سالبة لان الاكبر غير
محصور في الاوسط فيلزم ان يسلب عما يسلب عنه الاوسط مثل قولك الجسم على كل
حيوان والحيوان لا على شئ من الحجر فلا يصح أن يقال الجسم لا على شئ من الحجر

بعض (ج ب) وكل (ب ا) فهذا قياس كامل على أن بعض (ج ا) ومثاله قول القائل بعض الفصول الابداد وكل بعدكم فبعض الفصول كم * والضرب الرابع * من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض (ج ب) ولا شيء مما هو (ب ا) ينتج ليس كل (ج ا) مثاله بعض الفصول النكم ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف * وسائر الاقترانات التي لك أن تعرفها بالعدد بعد هذه الاربعة لا تنتج شيئاً بعينه بل اذا صدق جمع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة أخرى انما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه * ثم قد علمت أن الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة الاربعة وما لم يكن فيه جزئي فلا ينتج جزئياً *
* فصل في الشكل الثاني من المطلقات *

وأما الشكل الثاني فالمشهور فيه أنه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى امقدمتين مخالفة للآخرى في الكيف كان منتجاً ولو من المطلقات * وأما الحق فيوجب أن السالبة المطلقة اذا لم تكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليتها على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من

الممكنتين فيه على ما نين فيهما والذي يكون بحيث يلزم عنه
 نتيجة فقد علم أننا أن قياساته غير كاملة * فالضرب الاول من
 كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل (ج ب) ولا شيء من
 (اب) فنقول أنه ينتج لا شيء من (ج ا) لأننا أخذنا السالبة
 الكلية المطلقة بحيث تنعكس فيصير ولا شيء من (ب ا) وكان
 كل (ج ب) فلا شيء من (ج ا) بحكم الشكل الاول وقدتين
 بالخلف وهو أنه ان لم يصدق قولنا لا شيء من (ج ا) كان بعض
 (ج ا) على ما فرضنا من أن الكلية السالبة تكذب معها الجزئية
 الموجبة للشرط المتقدم فاذا كان بعض (ج ا) ولا شيء من (اب)
 بحكم الكبرى كان لا كل (ج ب) وكان كل (ج ب) بحكم
 الصغرى هذا محال * والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما
 سالبة مثل قولك لا شيء من (ج ب) وكل (اب) فلا شيء من
 (ج ا) ولننعكس الصغرى ونقول كل (اب) ولا شيء من (ب ج)
 ينتج لا شيء من (ا ج) وينعكس الى لا شيء من (ج ا) والبيان
 بالخلف نقول إنه ان كان بعض (ج ا) وكل (اب) فبعض
 (ج ب) هذا خلف * والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى
 وكلية سالبة كدري ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا

شيء من (ا ب) فليس كل (ج ا) يتبين بعكس الكبرى
 وبالعكس أيضا لأنه ان كان كل (ج ا) ولا شيء من (ا ب) فلا
 شيء من (ج ب) وكان بعض (ح ب) هذا خلف والضرب
 الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج جزئية
 سالبة مثل قولك ليس كل (ج ب) وكل (ا ب) فليس كل (ج ا)
 ولا يتبين بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس
 والكبرى تنعكس جزئية واذا أضيفت الى الصغرى كانتا
 جزئيتين ولا ينتجان بل يجب أن نأخذ الافتراض بدل العكس
 ههنا بأن نفترض البعض الذي هو (ج) وليس (ب د) فيكون
 لا شيء من (د ب) وكل (ا ب) فلا شيء من (د ا) ثم نقول
 بعض (ج د) ولا شيء من (د ا) فليس كل (ج ا) ويبين أيضا
 بالعكس أنه ان كان كل (ج ا) وكل (ا ب) فكل (ج ب) وكان
 ليس كل (ج ب) فهذه هي المضروب المنتجة وما بعدها عقيم
 للسبب المذكور في متب من الشكل الاول

✽ فص في الشكل لثالث من المنطقات ✽

وأما الشكل الثالث من المصطلحات فان شرائطه في لانتاج
 أن تكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل

فتكون قرائنه ستة * الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية
 موجبة كقولك كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) يتبين
 بعكس الصغرى ورد القرينة الى ثالث الاول وبالحلف لأنه ان كان
 لا شئ من (ج ا) وكل (ب ج) فلا شئ من (ب ا) هذا خلف *
 والثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية وتبين بعكس
 الصغرى أو بالحلف * والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة
 كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الاول وعلى نحو يانه * والرابعة
 من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج جزئية موجبة
 مثالها كل (ب ج) وبعض (ب ا) ينتج بعض (ج ا) ويتبين بأن
 لعكس الكبرى وتجمعها صغرى وتقرن بها الكبرى فينتج بعض
 (ا ج) ثم تنعكس فبعض (ج ا) فهذا بالعكس الثاني يصح ان كانت
 النتيجة مطلقة على الراى الاول وأما ان كانت مطلقة على الراى
 الثانى فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب أن يكون عكس المطلقة
 بالراى الثانى مطلقة به بل مطلقة بل راى الاول بل بالاقتراض على
 ما سنبينه فى مواضع آخر وقد تبين أن هذا الضرب منتج بطريق
 الخلف أيضا * الخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة ^(١)

كبرى تنتج جزئية سالبة ولا يمكن أن تبين بالعكس بمثل ما قلناه
 في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذى هو (ب)
 وليس (ا د) فيكون كل (ب ج) وبعض (ب د) فبعض (ج د)
 ولا شئ من (د ا) فليس كل (ج ا) وقد تبين أيضا بالخلف لانه
 ان لم يكن كذلك بل كان كل (ج ا) وكل (ب ج) فكل (ب ا)
 وكان ليس كل (ب ا) هذا خلف * والسادسة من صغرى جزئية
 موجبة وكبرى كلية سالبة يتبين بعكس الصغرى وبالخلف أن
 النتيجة جزئية سالبة - فهذه الضروب هى النتيجة وما بعدها عقيمة
 وقد تبين لك أن هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وانما ينتج الجزئى
 وان لم تكن فيه مقدمة جزئية *

﴿ فصل فى التأليف من الضروريات ﴾

أما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف المطلقتين فى
 الانتاج وفى الكمال الاتجاه الضرورة فى المقدمات والنتيجة * وأما
 الشكلان الآخران منها فلا يخالفان أيضا نظيرهما من المطلقات
 فى الانتاج وفى تصحيح الانتاج بترتيب الاول لا فى شيئين
 أحدهما الجهة الثالثة من رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما يتبينان
 فى المطلقتين بالافتراض والخلاف وههنا قد يتعذر ذلك فان ان

رفعنا^(١) الضروري السالب وجب أن نضع الموجب الذي يقابله
 يمكننا عامياً^(٢) لا حقيقياً فإذا قرناه بالمقدمة الاخرى ليتبين الخلف
 كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد
 أن هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود تقع
 ذلك أيضاً فأن لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي
 ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فأما اذا استعملنا
 الاقتراض فان أحد قياسي الاقتراض قد يكون من ضروريتين*
 وأما القياس الثاني فيكون من وجودية^(٣) وضرورية وذلك مجهول
 وأنت تعلم أن كل اقتراض قائماً يتم بقياسين قياس من الشكل
 بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذا المأخذ
 فرجعنا الى الامور أنفسها يحق لنا أن نعلم أن الاختلاط من
 وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ينبه
 عليه بعد معنا هو قياس كامل لا يحتاج أن ندل على أنه منتج
 لان الشكل الاول بين الانتاج فليس قياساً غير كامل حتى نحتاج

(١) قوله فانا ان رضا أي في البيان الخلق وقوله الضروري السالب أي الذي هو
 النتيجة (١-ع) (٢) ولا يمكن ان يجعل عوض الامكان الذي هو تقبض الجهة
 الضرورية سلب الضرورة فانه تكون النتيجة من سالبة أيضاً وليس هذا تقييد السالب*
 (٣) قوله من وجودية هي الآتية من محل الوصف العنواقي على الذات المفروضة (١-ع)

أن ندل على أنه منتج حينئذ نجد سبيلا إلى استعمال وجهي الخلف والاقتراس في هذا البيان فلتبين بهما *

﴿ فصل في اختلاط المطلق والضروري ﴾^(١) في الشكل الاول *

أن الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول

هو على ما يراه المعلم الاول ان العبارة بالكبرى فان كانت مطلقة

فالتسوية مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالتسوية مثلها * أما في المطلقة

فلا شك فيه^(٢) وأما في الضرورية فلأن قولنا كل (ب ا) بالضرورة

أو بالضرورة لا شيء من (ب ا) معناه أن كل واحد مما يوصف

(ب) ويوضع (ب) ويكون (ب) وقتاً بالضرورة أولاً

بالضرورة دائماً أولاً لا دائماً فذلك الشيء موصوف دائماً في كل وقت

بأنه (ا) أو غير موصوف ولا في وقت البتة بأنه (ا) فيكون (ج)

الموصوفة (ب) كيف وصفت به داخلة^(٣) في هذا الحكم *

وهنا شيء يجب أن يعلم وهو أنه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت

اطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفاً بما وصف به فالتسوية تكون

(١) ضروب هذا الشكل تسعة ثمانية لأنها تضاعف بكون الكبرى ضرورية تارة

ومطابقة أخرى (٢) من شكى ممكناً (ج -) بالاطلاق وكل (ب ا) بالضرورة

أو لا شيء من (ب ا) بالضرورة (١ - ع) (٣) قوله داخلة في هذا الحكم أي

فيجب تعدى الأكبر بجمته إليها (١ - ع)

ضرورية لان (ج ب) دائما وقد وضع أن (ب) مادام (ب) فهو
 (١) فح دائما (١) فهنا قد تكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة *
 * فصل في اختلاطهما في الشكل الثاني ^(١) *

وأما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو أن العبارة للسالبة
 التي تصير كبرى الاول بعكس ^(٢) أو افتراض وأن النتيجة تابعة
 لجهتها بناء على أن السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل
 وجه وقد قلنا في ذلك ما قلنا فالحق يوجب فيها ما لا يجب أن
 نستحي منه وهو أن النتيجة دائما ضرورية * فأما ان كانت المطلقة
 بحيث تصدق ضرورة فلا خفاء به وان كانت بحيث تكذب
 ضرورة فلان (ج) و (١) لما اختلفا في أن أحدهما موضوع (ب)
 دائما بالضرورة أو غير موضوع له البتة في وقت والآخر موضوع
 له لا دائما أو غير موضوع له دائما فين طبيعتي (ج) و (١) خلاف
 ذاتي فأحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة ويجب أن تقتصر
 على هذا 'تقدر من البيان اعتمادا على فهم المنع لم وإذا لم يقتنع بهذا
 القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها هذا الباب

(١) تصير ضروب هذا الشكل ثمانية أيضا لاجل تضعيف المقدمات بالجهات والصغرى
 والكبرى كما قيل (٢) قوله نمكس هو في الضروب الثلاثة منه وقوله أو افتراض
 هو في الضروب الأربع (١-ع)

وغيره بمقدار الطاقة * ولنا أن نين من هذا البيان بعينه أن هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالتين أو موجبتين في هذا الشكل وتكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك لأن المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وإيجابه بمنزلة واحدة ثم اذا اختلفت نسبة المحمول الى الطرفين في الدوام واللا دوام وان اتفقت في الايجاب والسلب كان بينهما خلاف ضرورى *

﴿ فصل في اختلاطهما في الشكل الثالث ^(١) ﴾

وأما الشكل الثالث فان المشهور من حاله أن المتقدمين اذا كانتا كليتين موجبتين فايتهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن لك أن تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الاول فنتج ضروريا فان احتجت الى عكس ثان كان عكس الضرورى في المشهور ضروريا ولكن قد منع لحق هذا العكس وفرغنا منه * واحق أن النتيجة تتبع الكبرى فز كانت الكبرى من كيتين سالبة فلا خلاف في أن لا تعتبر بها وان كانتا جزئية وكية فالمشهور أن العبرة بالكيفية لأنهم يصير كبرى لا أن تكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا المنكر هو أن النتيجة لا تكون

(١) يصير ضروريا فيه اثني عشرة كائنا في شكلين من حيث صيغته ثم ثلث

ضرورية في حال والحق يوجب أن العبارة للكبرى وإن كانت جزئية
وتين بالاقتراض فلتبين ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية
فنقول إن النتيجة ضرورية^(١) * ولنفرض البعض من (البا) الذي
ليس (اد) فبالضرورة لا شيء من (دا) ولكن كل (بج)
وبعض (بد) فبعض (ج د) بالضرورة ولا شيء من (دا)
فبالضرورة بعض (ج) ليس (ا) وهكذا يتبين إذا جعلت
الكبرى جزئية موجبة ضرورية *

﴿ فصل في التأليف من الممكتين في الشكل الاول ﴾

أما القياس من ممكتين في الشكل الاول فمثل القياس من
مطلقتين^(٢) فيه في كل شيء إلا إذا كانت الصغرى ممكنة سالبة^(٣)
فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل^(٤) وتين بردها الى الموجبة
فان للممكنة السالبة في قوة الموجبة فنتج موجبة ثم تنقل تلك
الموجبة الى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج ههنا هو في الكم أعني
كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا بأس فيه بالانتاج عن سالتين *

- (١) أصل الصرب هكذا كل (ب ج) وليس بعض (ب ا) فليس بعض (ج ا) (اع)
(٢) فينتج ممكنة ووجه انتاجها ان الأكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن الأصغر
كان ممكنا الأصغر لاجلها وقد أخطأ المتأخرون باشتراط فطية الصغرى في هذا الشكل
والثالث وهذا المثل مبني على غلط * ثم آخر في فهم القضية الحقيقية ولا تطيل بذلك (اع)
(٣) توه ممكن سائلة هي ممكنة حقيقية سالبة *

﴿ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول ﴾
 أما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول فلا شك أن
 الكبرى اذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لأن (ج) موضوعه
 (ب) و (ب) موضوعه لألف و (أ) محمولة عليها بالامكان فتكون
 الألف محمولة على الجيم كذلك بالامكان. وأما ان كانت مطلقة صرفة
 لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف أنها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة
 حقيقية ^(١) وذلك لأننا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة
 كان الصادق إما ضرورة ايجاب وإما ضرورة سلب فلنضع أولاً
 ضرورة السلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان
 كذبنا ولكن يكون كذبنا غير محال. فنقول بالضرورة ليس بعض
 (ج) وكل (ج ب) فبالضرورة ليس بعض (ب أ) وكان كل
 (ج أ) بالامكان ^(٢) هذا كذب محال والقياس منتج واحدى
 المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأن الكذب الغير
 المحال ممكن في وقت ما أن يوجد ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه
 معه لأنه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازماً له.

(١) أصل الشكل هكذا (ج ب) بالألف وكل (ب أ) بطلاق ممكن

(ج أ) بالامكان الحاضر

(٢) قوله بالامكان أى بالاصلاق الوجودى الذى هو حكم الامكان (أ - ج)

وإذا كان يوجد في حال فليس يكذب محال فالكذب الغير المحال
 لا يلزم منه محال فبقي ان يكون لزومه بسبب الضرورية السالبة
 فهي كاذبة * ولنجعل أيضا الضرورية ايجابية وقد بينا نحن أن النتيجة
 ضرورية أيضا فنقول بعض (ج ١) بالضرورة وكل (ج ب)
 بالوجود الناشئ من القرض الجائز فينتج بعض (ب ١) بالضرورة
 هذا خلف * فإذا النتيجة ممكنة حقيقية الا أن تكون الكبرى
 مطلقة على الرأي الاول فيثبت قد تنتج مطلقة على ذلك الرأي لأننا
 سنبين أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورة
 فتكون تارة تنتج ضرورة وتارة تنتج غير ضرورة فيكون اللازم
 هو المطلق الذي يعمهما * وأما اذا كانت الكبرى سالبة مطلقة
 فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة تكون ممكنة حقيقية
 وقد تنتج أيضا ضرورة كقولنا كل انسان يمكن أن يتفكر
 بالضرورة ولا شيء مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شيء من
 الناس بغراب. وأما في التحقيق فان هذا أيضا إنما يكون اذا كانت
 المطلقة على حسب الرأي الاول * وأما ان كانت مطلقة صرفة لم تنتج
 لا ممكنة حقيقية ونحن من ذلك البيان بعينه الذي قيل حيث
 كانت المطلقة موجبة لأنه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في أن يكون

أو لا يكون (ج ١) صادقاً فليكن ضرورة كون أولاً كون
ونعمل ما علمناه هناك * وأما المثال الذي أورد في المشهور فانه لا يلائم
المطلق على الرأي الثاني لان كبراه ضرورية *

✽ فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول ✽
أما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول فان كانت
الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة لان (ج) موضوعه
(ب) و (ب) موضوعه لالف فيكون الف محمولة على الجيم
بالامكان وأما ان كانت ضرورية فالمشهور أنها ان كانت موجبة
فالنتيجة ممكنة حقيقية ^(١) والافليس يمكن أن يكون كل (ج ١)
فاذاً بالضرورة ليس بعض (ج ١) وكان بالضرورة كل (ب ١)
فبالضرورة ليس بعض (ج ب) وكان ممكناً أن يكون كله (ب)
هذا خلف * وأما في التحقيق فليس الخلف بخلف فان نقيض
تلك النتيجة ليس بممكن عامي حتى يلزمه بالضرورة لا و الحقيقة
توجب أن النتيجة ضرورية لاننا إن وضعنا ن كل (ج) بالامكان
الحقيقي وكان كل (ج ب) بالامكان الحقيقي أتتج على ما نيننه بعد
أن بعض (ب ١) بالامكان الحقيقي فأمكن أن لا يكون ()

وهو بالضرورة (أ) هذا خلف ولتبين هذا بوجه آخر أقرب إلى
 الافهام فنقول انه اذا كان كل (ب أ) بالضرورة أي كل ما يقال له
 (ب) فذلك الشيء دائماً هو (أ) فح اذا قيل له (ب) كان دائماً
 (أ) لا مادام موصوفاً به (ب) فان الضرورة التي اياها نريد في
 هذه الاشكال غير هذه وقد بينها بل مادام ذات (ج) الموصوفة
 بانها (ب) موجودة فاذا صار (ج) ما (ب) فانه يكون (أ)
 قبل كونه (باء) وكذلك بعد كونه وبعد زوال (ب) عنه والمثال
 لتقرير هذا قولنا كل انسان يمكن أن يتحرك وكل متحرك فهو
 جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة * وأما اذا كانت
 الكبرى سالية ضرورية فالمشهور أنه ينتج ممكنة عامية فتارة
 تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية
 دائماً لما بينها *

* فصل في الممكتين في الشكل الثاني *

لا قياس في الشكل الثاني عن ممكتين فانه يمكن أن تكون
 طبيعتان تحمل احدهما على الأخرى كالحیوان على الانسان ثم
 يسلب عن احدهما شيء بالامكان ويوجب على الآخر * ويمكن
 أن يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس وليكن الحد

الايوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن^(١) أن يبين بالعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن أن يبين بالخلف لان القياسات التي يطرد فيها الخلف مختلطة بالضروريات التي لم تعلم بعد واذا علمت لم تنتج شيئاً يناقض المقدمات تعرفه بالتجربة *

﴿ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني ﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان كانت جزئية يمكن الافتراض فيها فانه يمكن اختلاطها مع الممكنة في قياس وتنتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل في الشكل الاول * والام تنتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان لا تؤخذ المطلقة الا بحيث تصح ضرورة فينثذ يكون اختلاطاً آخر في الحقيقة ويبين لك^(٢) هذا بما قلناه في الاختلاط من الممكنتين والاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن أمثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد بمتحرك مطلقاً كما

(١) قوله ولا يمكن أن يبين الخ لان ضروب الثاني المينة بالعكس هي التي ترد الى الاول بعكس السالبة والسالبة الممكنة لا عكس لها على ما هو معروف في باب (١ - ع)
 (٢) قوله ويبين لك هذا أي عدم انتاج الاختلاط من الممكن والمطلق في الشكل الثاني وقوله في الاختلاط من الممكنتين هو قوله فيما سبق فانه يمكن أن تكون طبيعتان الخ وسمى كون المقدمتين ممكنتين اختلاطاً تسمي (١ - ع)

يستعمله المعلم الاول *

فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني *
وأما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور
أن لا يفرق بينه وبين الاختلاط الأول إلا في حال تضعيف النتيجة
كما فرق في الشكل الأول * وأما الحق فهو أن النتيجة دائماً
ضرورية سالبة ولو عن سالتين أو عن موجبين أو كيف ما كان
بعد أن تكون الكبرى كلية وبيان ذلك بمثل بيان اختلاط المطلق
والضروري في هذا الشكل *

﴿ فصل في اختلاط الممكتين في الشكل الثالث ﴾

وأما الممكتان في الشكل الثاني فقد يكون منها قياس
إذا كانت احداً إكافية وإن كانت الصغرى سالبة ونفـتـج دائماً
ممكنة حقيقة وبيان ذلك إما فيـا يرجع إلى الأول بعكس واحد
فبالعكس وإما فيـا يرجع إلى الأول بعكس ولكن نحتاج في
انتاج الصواب أن عكس أن أو فيما لا يرجع إلى الأول بالعكس
أصلاً فيما تترش لا بعكس النتيجة^(١) الأولى وإن كانت مكررة

ممكنة فاتها تكون ممكنة عامة لا يلزم من ذلك ان لا تكون
ضرورية

نصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث *
وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالشهور
أنهما اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة
لأنك يمكنك أن تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس
ثان * وأما ان كانت احدهما سالبة والمطلقة موجبة فحكم
حكم المرجحين لأن السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تغير من
النتائج الممكنة سيما وان كانت السالبة مطلقة فلا تكون في الاول
الا كبرى تنتج ممكنة عامة فربما كانت حقيقة وربما كانت
ضرورية . وأما الحق فهو أن النتائج كلها ممكنة ثان كانت لمصقة
صرفة فممكنة حقيقة وان كانت غير صرفه فممكنة سلبية وربما
أثبت ما بعكس . حدوما يفترض فيه سرر ذات

لو حصل سرر اممكن الضرورى في الممكن الثالث *
رنا = ضرورة ممكنة ضرورية في الممكن الثالث فالشهور
أنه على ما بين الاحتمال في الاول فان حل تعصف نتيجة
وما لحقني من رضى فوجب زانما نتيجة تبع كبرى وتبين ذات

في إحدى العكس بالعكس وفي غير إحدى العكس بالافتراض *

﴿ فصل في القضايا الشرطية ﴾

قد قلنا في القياسات الحلية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة وبقي علينا أن نذكر القياسات التي تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فإن الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحليات ولنذكر أولا فصولا تميز في تحقيق المقدمات الشرطية * فنقول ليس الإيجاب والسلب انماهما في الحمل فقط بل وفي الاتصال والانفصال فنه كما أن الدلالة على وجود الحمل إيجاب في الحمل كذلك الدلالة على وجود الاتصال إيجاب في المتصل كقولنا ان كان كذا كان كذا * والدلالة على وجود الانفصال إيجاب في المنفصل كقولنا ان يكون كذا واما أن يكون كذا وكما أن الدلالة على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس اذا كان كذا كان كذا أو رفع الانفصال كقولنا ليس اما أن يكون كذا واما أن يكون كذا سلب في المنفصل والمتصل وكل سلب فهو إبطال الإيجاب ورفع * والإيجاب والسلب في الاتصال والانفصال قد يكون محصورا كلياً وجزئياً وقد يكون مبهلاً فذلك اذا قلت اذا كان كذا كان كذا واما أن

يكون كذا وأما أن يكون كذا وإذا قلت ليس إذا كان كذا كان
 كذا أو ليس أما أن يكون كذا وأما أن يكون كذا فقد أهملت
 وأما إذا قلت كلما كان كذا كان كذا أو دائما أما أن يكون كذا أو
 يكون كذا فقد حصرت حصرا كلييا موجبا وإن قلت ليس البتة
 إذا كان كذا كان كذا أو ليس البتة أما أن يكون كذا وأما أن
 يكون كذا فقد حصرت حصرا كلييا سالبا وإن قلت قد يكون
 إذا كان كذا كان كذا أو قد يكون أما كذا وأما كذا فقد
 حصرت حصرا جزئيا موجبا وإن قلت قد لا يكون إذا كان
 كذا كان كذا أو ليس كلما كان كذا كان كذا أو قلت قد
 لا يكون أما كذا وأما كذا أو ليس دائما أما كذا وأما كذا فقد
 حصرت حصرا سالبا جزئيا والجزء الأول من كل شرط
 الذي يقرن به حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدمات والثاني
 يسمى تأييدا وكل واحد منهما في نفسه قضية ثم قد يكون كل
 واحد منهما حمية وقد تكون نرضية متصلة ومنصلة وقد
 تكون محصورة وهامة وسالبة وموجبة وناسب سبب النرضية
 ويحايها وحصرها وهما معا تبعان المقدمات بشرط ذلك
 قلت 'ذ' كان ناس (اب) غاي (ب ج) فمقدمة موجبة وإن

كان المقدم والتالي سالتين وانما كانت موجبة لانك أوجبت
الاتصال وعلى هذا فقس في غيره *

﴿ فصل في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة ﴾

والمقدم في الشرطي المتصل قد يكون قضايا كثيرة^(١) ومع
ذلك فقد تكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا
وكان كذا وكان كذا وكان كذا فينشذ يكون كذا وأما اذا كان
التالي قضاي كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا
اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فان هذه
ثلاث مقدمات فان كل واحد مما ذكر في التالي تال بنفسه كما نقول
زيد هو حيوان وأبيض وضحاك فهذه ثلاث مقدمات أو ثلاث
قضايا حمية *

﴿ فصل في الشرطيات المحرقة ﴾

وقد استعمل مقدمات متمثلة ومنمصلة بحرفة عن ظاهرها
مثل قولك لا يكون (ج د) ويكون (اب) معناه ان كان (اب)
فلا يكون (ج د) ومثل قولك لا يكون (ج د) أو يكون

(١) مناله كان هذا الانسان به حتى لازمة وسال يابس وضيق نفس ووجع
فأخس وبصره شرعى. ذن الخب فانه مقدمة واحدة فلو قلنا ان كان هذا الانسان
به ذن سرى كذا وكذا حذرت محذرت سريرة *

(اب) فهو كقولك اما أن لا يكون (ج د) واما أن يكون
 (اب) فهذا القدر كاف للذكي في تفهم المقدمات الشرطية فلنشرع
 في ذكر اقتراناتها *

﴿ فصل في القياسات الاقترانية من المتصلات ﴾

أما الاقتران الكائن من المتصلات فاما ان يكون بأن
 يجعل مقدم احدهما ^(١) تالي الاخرى أو يشتركان في التالى ^(٢) أو
 يشتركان في المقدم ^(٣) وذلك على قياس الاشكال الحملية والشرائط
 فيها واحدة * والنتيجة شرعية تحصل من اجتماع المقدم والتالى
 للذين هما كالطرفين إما كلية وإما جزئية وإما سالبة وإما موجبة
 على قياس ما قبل في الاقترانات الحملية *

﴿ فصل في القياسات الاقترانية من المنفصلات ﴾

وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن ان تكون في
 جز تام بل تكون في جزء غير تام وهو جزء تالى أو مقدم
 ولكن حينئذ على هذا القياس اما ان يكون هذا اعداد زوجاً

(١) مثله كـ (ب هـ) (ج د) وكما كان (ج د) هـ (ب هـ) كـ (اب هـ) وهو
 'اضرب الاول من شكل الاول' (٢) مثله كـ (اب هـ) (ج د) وليس 'ابتداءً' (٣) (هـ) (ب هـ) (ج د)
 ينتج ليس بالثابت إذ كان (اب هـ) وهو الاول من التالى (٤) مثله كـ (اب هـ) (ج د)
 وكما كان (ب هـ) ينتج قد يكون 'إذا كان' (ج د) هـ (ب هـ) وهو الاول من التالى *

واما أن يكون هذا العدد فرداً وتأخذ الزوج حداً أو وسطاً ونضعه
 لأجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج اما زوج الزوج
 واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم ترك في النتيجة الأوسط
 وتأخذ هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد
 واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال * واما شرائط الانتاج فيجب ان
 تكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الأولى موجبة كانت جزئية
 أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجباً فيها والانفصال في
 الكبرى كلياً وعليك أن تعد قرائنه ^(١) وقد يرد على غير هذا
 الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات من الكتب أولى فانه أبعد
 من الطباع وبالجملة ليعلم اننا نورد من الاقترانات الشرطية كل
 ما أنتاجه لأنح عن قرب ومناسب للطبايع في الاستعمال * وأما
 مادي عن ذلك فذكره في كتاب الشفا وفي كتاب اللواحق *
 وأما الاقتران من شرطى متصل وحلى على أن الحملى يشارك تالى
 المتصل والحملى مكان الكبرى ايذهب المشترك فيه وتبقى النتيجة

(١) اذا كانت الصغرى موجبة أبداً فهي اما كلية واما جزئية والكبرى اما سالبة
 وأجزاءها كذلك واما سالبة وأجزاءها موجبة واما سالبة وبمس أجزاءها موجبة وبمس
 أجزاءها سالبة فتصير اقتران من هذه الجهة ستة وتتضاعف من جهة الكبرى أيضاً
 فتصير قرائنه اثني عشر -

من المقدم ومن جزئى التالى والجملى اللذين هما كالطرفين فى حدودهما
مثاله ان كان (اب) فكل (ج د) وكل (ده) ينتج فان كان
(اب) فكل (ج هـ) فان كان الاوسط موضوع الجملى محمول فى
التالى على حسب ما ذكرناه ومثلناه فاننا نسميه الشكل الاول
وشريطته فى الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون
الحال بين التالى ^(١) والجملى كالحال بين مقدمتى الحملات فى الشكل
الاول وتكون نتيجتهما شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها
ما تكون نتيجة التالى والجملى لو انفردا ومثاله ان كان (اب) فكل
(ج د) وكل (ده) فينتج ان كان (اب) فكل (ج هـ) واما ان كانت
المتصلة سالبة فالتأليف منها من جملة ما لم نذكره فى هذا الكتاب
وعليك أن تعد قرائنه ^(٢) وأما الذى نسميه بالشكل الثانى من
هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالى والجملى الكبرى كنسبة
مقدمتى الشكل الثانى فى الحملات مثل أن تقول ان كان (اب)

(١) يكون التالى الذى هو مكان الصغرى موجبا والجملى الذى هو مكان الكبرى
كلها على أنه يجوز ان يكون التالى وجملى كلاهما سالبين الا أنه لم يذكره -
(٢) قد عرفت ان الشرط فى التالى ان يكون موجبا وفى الجملى ان يكون كلها لان
التالى مقام الصغرى والجملى مقام الكبرى والشرطية تكون موجبة وتكون سالبة
وتكون كلية وتكون جزئية وتضاعف بتل كلى وتلك جزئى تصير ثمانية تضاعف
بمحلى سالب وهـ وجب صدك ستة عشر -

فكل (ج د) ثم قول لا شيء من (ا د) وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحملات والنتيجة على ما قلناه مع السالبة وان كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر يذكّر في غير مثل هذا الكتاب وأما القرائن فعدّها أنت بنفسك * (١) وأما الذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من الحملات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحملات * فان كانت المتصلة سالبة فخكمه مذكور في الكتب المبسوطة * وأما القرائن فعدّها أنت بنفسك * (٢) فان جعلت في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت أشكال ثلاثة على تلك الصفة * فالشكل الاول * ان كان المتصل موجبا فالشرط فيه كالشرط في الحملات وان كان سالبا فخكمه مذكور في كتب أخرى * ومثاله كل (ج ب) واذا كان (د ه) فكل (ب ا) فاذا كان (د ه)

(١) فاما الشكل الثاني فان اعتبرته بحسب الشرط فيه كان الشرط ستة عشر ضربا فاعلم وذلك ان المتصلة تؤخذ كلية موجبة مع تال كلي وجزئي وحلي موجب وسالب فذلك أربعة وتأخذها جزئية موجبة أربعة أخرى فذلك ثمانية ومثلها اذا أخذت سالبة فتصير ستة عشر يعني ان كان (اب) فلا شيء من (ج ه) (٢) وأما قرائن الشكل الثالث فأربعة وعشرون وذلك ان المتصلة تكون موجبة كلية فتحدث ستة قرائن أربعة من حملي كلي موجب وسالب مع تال كلي وجزئي موجب وسالب مع تال كلي وستة أخرى اذا أخذنا المتصلة موجبة جزئية فذلك اثني عشر ومثله عند أخذها سالبة كلية وجزئية فذلك أربعة وعشرون

فكل (ج ا) * الشكل الثاني منه * اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في الثاني من الحملات وان كان سالبا فحكمه في كتب أخرى * وأما الشكل الثالث * فلا يفارق في شريطته ما قيل في ثالث الحملات ان كانت المتصلة موجبة * وأما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين الحملى ومقدم الشرطية فهي أقل استعمالاً في العلوم والاولى أن نذكر حالها في الكتب المبسوطه * وقد يقع بين المنفصل وبين الحملى الواحد اقتران والطبيعى منه أن تكون الحملية هي الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله وتكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير معدود * وكل معدود اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد * ويكون تأليفاً أربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى وتكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصل ويكون هناك اشتراك الشكل حملى مع أجزاء الانفصل في جزء وتكون جميع أجزاء المنفصل مشتركة في حد هو الموضوع وحينئذ ما أن يكون على سبيل تأليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيواناً واما أن يكون نباتاً واما أن يكون

جاءاً * وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم ويجب أن تكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والحليات كليات وقد تكون على سبيل الشكل الثاني * والشرط بين أجزائه وأجزاء الحليات هو الشرط الكائن بين حليتين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث * وقد يقع بين متصل ومنفصل أما في جزء تام فينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة * واحداهما لا محالة كلية وما لم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة * مثالها ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون النهار موجودا واما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين اما متصلة هكذا ^(١) وان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا * وأنت تعرف ضروبه واما في جزء غير تام فيجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالى موضوعا في أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من

(١) ان جلت النتيجة منفصلة وهو الاولى عملت منفصلة من مقدم المتصل والامير
اشترك فيهما من المنفصل

التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى * مثاله ان كان هذا
الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج واما فرد ينتج
انه لو كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد وأنت تعرف
ضروبه * كل اقتران أمكن بين حملة وشرطية فان مثله يمكن
بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان الجزء الشرطى متصلا مثل
المتصل فيشاركه في مقدم أو تالى ويجب أن تقنع ههنا بما نورد
وأما الاستقصاء فتجده في الكتب البسيطة *

﴿ فصل في القياس الاستثنائى ﴾

القياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية
والأخرى وضع أو رفع لاحد جزئيهما ويجوز ان تكون حملة
وشرطية ^(١) وهى التى تسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة *
والشرطية الموضوعه تدل على اللزوم أو العناد والاستثنا من قياس
فيه الشرطية متصلة اما ان يكون من القدم فيجب ان يكون المستثنى
عين المتقدم ينتج عن التالى كقوانا ان كان زيد يمشى فهو يحرك قدميه
لكنه يمشى فهو يحرك اذا قدميه - و ان كان من التالى فيجب ان

(١) مثاله ان كان متى طلعت الشمس وجد نهار فوجود النهار تابع لظهور الشمس
لكن متى طلعت الشمس وجد نهار فوجود نهار ذا تابع لظهور الشمس *

يكون تقيضه لينتج تقيض المتقدم كقولك لكنه ليس يحرك
رجليه ينتج فإذا ليس يمشي * واستثناء تقيض المتقدم وعين التالي
لا ينتج شيئاً بين ذلك لك بالاعتبار وأما اذا كانت الشرطية
منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فأيهما استثنيت
عينه انتج تقيض الباقي وأيها استثنيت تقيضه انتج عين الباقي *
مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد ولكنه زوج فليس بفرد *
ولكنه فرد فليس بزواج ولكنه ليس بزواج فهو فرد ولكنه ليس
بفرد فهو زوج وان كان أحد الجزئين أو كلاهما سالبا لم ينتج الا
باستثناء التقيض كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا
واما أن لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات
فليس بحيوان وكذلك اما أن يكون عبد الله في البحر واما لا يفرق
فانما ينتج هذا أيضا باستثناء التقيض وستعلم ان استثناء العين لا
يفيد في شيء من ذلك * وان كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة
متناهية فأيهما استثنيت تقيضه أنتج البواقي على انفصالها وأيهما
استثنيت عينه أنتج تقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحدة منها
الا استثناء تقيض الجميع غيره * وأما اذا كانت الاجزاء بلانهاية
فلا يفيد استعماله مثل أن تجمع محولات الاجزاء الالوان الغير

المتناهية أو شيء مما أشبه ذلك *

* فصل في القياسات المركبة *

وأما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئاً واحداً بل ذلك يسمى تكثير القياس * وإنما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة اذا حلت الى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئاً آخر الا ان نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين * وإنما دخلت القياسات لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء أو تمثيل أو غير ذلك وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتتركيب القياس قد يكون موصولاً وهو ان لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل (ج ب) وكل (ب هـ) فكل (ج هـ) وكل (هـ د) فكل (ج د) " والقياس لندي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائية هر قياس مركب وأخذه على أنه مفرد كقولك ان

(١) لم يذكر التسم الثاني من القياس مركب وهو لفصول أعني اني وصلت عنه النتائج كقولك كل (ب ج) وكل (ج د) وكل (د هـ) فكل (ب هـ) ولعل سقط من قلم الناسخ (جـ) (عـ)

كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وان كان التهار موجوداً فلا عشي
يبصر والشمس طالعة فاذا الاعشي يبصر وههنا قد طويت نتيجة
هي بالقوة استثناء لمقدم المقدمة الاولى كأنه قال لكن الشمس
طالعة فلزم منه نتيجة وهي قوله فالتهار موجود وتلك النتيجة تلزم
من هذه النتيجة *

﴿ فصل في اكتساب المقدمات ﴾

وأما اكتساب المقدمات فذلك بأن تضع حدتي الشيء المطلوب
من القياس وتأخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل
واحد منهما من الاجناس وأجناسها وفصولها والفصول الخاصة
به والموارض اللازمة وغير اللازمة وترتقي في ذلك وتستكثر ما
أمكنك وتطلب أيضاً ما يحمل عليه كل واحد منهما وتطلب ما
لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة في الايجاب
الكلّي تنظر أنه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو من
جملة ما بوضع للمحمول وفي السلب الكلّي تنظر هل تجد في لواحق
أحد الطرفين ما لا يلحق الآخر * وفي الايجاب الجزئي تنظر
هل في ملحقات أحد الطرفين ما هو ملحق الآخر أو في لواحقه
الكلية ما يلحقه الآخر * وفي السلب الجزئي تنظر هل في ملحقات

أحد الحدين ما لا يلحقه الآخر أو في لواحق بعض أحد الطرفين
ما لا يلحقه الآخر *

﴿ فصل في تحليل القياس ﴾

وتحليل القياس هو أن تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج
له هل تجد فيه شيئاً يشاركه فإن وجدت فانظر هل هو ^(١) محموله
أو موضوعه فإذا وجدت فقد وجدت الصغرى أو الكبرى
ووجدت الاوسط * ثم انظر الى أن المطلوب بأى شكل يبين
فضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل
وذلك الضرب فإن أمكنك ذلك فقد وجدت المقدمتين بالفعل
وتم لك الشكل * وراع ان كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة
الى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ في
النتيجة غير الذى في المقدمة فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف
اللفظ عند اتفاق المعنى وربما كان في أحدهما اسم وفي الآخر
اسم آخر أو كان في الآخر قول فيجب أن تراعى جميع ذلك
وتراعى الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ الموجبة المعدولة
على انها سالبة *

(١) الضمير مائد الى المشترك فيه

﴿ فصل في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول ﴾

كل نتيجة فانها تستتبع عكسها وعكس تقيضها^(١) وجزئيتها
وعكس جزئيتها ان كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فانه
يستتبع الحكم بالا كبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا كانه
بالظن هو بعينه كما يستتبع الحكم بالا كبر على جميع ما يشارك
الاصغر في الدخول تحت الاوسط وهذا اذا كان في الشكل الاول
﴿ فصل في النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة ﴾

وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق انه اذا
كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون
النتيجة صادقة * ولكن ليس اذا استثنى تقيض المقدم فقيل لكنه
كاذب المقدمات أو فاسد التأليف أنتج تقيض التالي وهو انه
يجب أن لا ينتج نتيجة صادقة * ومثال هذا انك اذا قلت كل
انسان حبر وكل حبر حيوان انتج ان كل انسان حيوان وهذا
صدق ولكن الكذب اما أن يكون في مقدمة جزئية واما أن

(١) قوله وعكس تقيضها يريد * عكس العكس المسمى في عرف المتأخرين بعكس
التقيض الموافق وهو أن تجعل متباين المحمول وموضوعا ومتباين الموضوع بمحمولا مع عدم
وجوب حفظ الكمية فكل (ا ب) عكس تقيضه ما ليس (ب) ليس (ا) ولا شيء من
(اب) عكس تقيضه بمعنى ما ليس (ب) هو (ا) ا - ع

يكون في مقدمة كلية وإذا كان في مقدمة كلية فاما أن يكون الكذب في الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا واما أن يكون في الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل تقيضها * مثال الاول كل انسان حجر * ومثال الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن أن ينتج صادقة - وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى أنتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا محال * وأما ان كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق * وأما اذا كانت الصغرى كاذبة أو كلتها كاذبتين أو في شكل آخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب أن تستخرج أنت ذلك بنفسك *

* فصل في قياس الدور *

وأما قياس الدور فهو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات متماثلة مساوية تنعكس بلا تغيير الكمية وذلك في الموجبة من أن نقول كل 'س' إن متفكر وكل متفكر ضحاك فكل 'نسان ضحاك' نعم نقول كل 'نسان ضحاك' وكل ضحاك

متفكر فكل انسان متفكر * وأيضا كل متفكر ضحاك وكل
ضحاك انسان فكل متفكر انسان * وأيضا كل متفكر انسان
وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك * وأيضا كل ضحاك
انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك متفكر وأيضا كل
ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان * وعلى
هذا القياس * وأما ان كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة
بقياس الدور فلا يمكن الا أن يكون المنسوب خاص السلب عن
الموضوع فلا يسلب عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص
الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لا شيء من
الجواهر بعرض فتعكسه وتقول وما ليس بعرض فهو جوهر *
واذا أمكن في السلب هذا العكس أمكن الدور بعد نقل النتيجة
السالبة الى المعدولة مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء من
الجواهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض * ثم تقول بعد أن تنقل
هذه النتيجة السالبة من السلب الى العدول كل انسان فهو ليس
بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر * ثم عليك
أن تعرف ان الدور لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون

﴿ فصل في عكس القياس ﴾

وأما عكس القياس فهو أن يؤخذ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل احتيالا في الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفتن الى وجه الاحتيال مثلا ان كان القياس ان كل (ج ب) وكل (ب ا) فأتنتج كل (ج ا) قلت لا شيء من (ج ا) وكل (ج ب) فلا كل (ب ا) فقد أبطلت الكبرى أو قلت لا شيء من (ج ا) وكل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) فقد أبطلت الصغرى فيجب أن تمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب وتعرف ان المقابلة هي باعتبار الضد أو النقيض •

﴿ فصل في قياس الخلف ﴾

قياس الخلف هو الذي تين فيه المطلوب من جهة تكذيب تقيضه فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني ومن قياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ب) وكل (ج ب) فهذا قياس اقتراني من سرطية متصلة وحلية وينتج ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) ثم تجعل النتيجة مقدمة وتستثني تقيض تاليها فنقول ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل

(ا ج) لكن كل (ا ج) وهو تقيض التالى ينتج تقيض المقدم وهو ان كل (ا ب) وهذا هو صورة قياس الخلف وصورة استتباعه بالشرطيات وان كان أكثر الناس يتحيزون في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لانه يؤخذ فيه تقيض مطلوب ما و يقرن به مقدمة فينتج إبطال مسلم فلو أن انسانا أخذ تقيض تالى نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل (ا ج) وكل (ج ب) لأنتج كل (ا ب) وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما و يفرق قياس الخلف وعكس القياس بأن عكس القياس هو بعد قياس معمول * وأما قياس الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكسا لقياس الاستقامة فانظر الآن ان كل مطاوب ما تقيضه وكيف يمكن أن يقرن به مقدمة لينتج محالا وفي أى شكل يمكن ذلك *

﴿ فصل في القياس الذى من مقدمات متقابلة ﴾

والقياس الذى من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين في الحدود مختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بأن يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفتن الكذبه فلا يقال فيه مثلا بعد قولهم ان الانسان ضاحك الانسان ليس

بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم ان الانسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك * ونتيجة هذا القياس هو أن الشيء ليس نفسه مثل ان الانسان ليس يبشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبيكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم يتناقض في مأخذه بأن يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات أخرى تنتج تقيض تلك المسألة فتؤخذ النتيجة وتقيضها الاول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس هو اياه *

✽ فصل في المصادرة على المطلوب الاول ✽

المصادرة على المطلوب الاول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد ولكن أبطل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة فاي مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى تكون طرفاها معنى واحداً اذا اسمين مترادفين كما قلنا ان الانسان بشر وهو كقولك ان الانسان انسان - هذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول بقياس واحد - وأما في الاكثر فائما يقع في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب تبين بمقدمة تلك المقدمة انما أنتجت

بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من
القبول أقرب * ثم تأمل أنت انه كيف يمكن في كل شكل *
﴿ فصل في بيان ان الشيء كيف يعلم ويجهل معا ﴾

الانسان الواحد قد يعلم الشيء * يعلم لا يخصه بل يعلمه وغيره
ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة أو يعتقد في خاصته رأيا أو ظنا
باطلا وهو لا يشعر مثل أن يكون الانسان يعلم ان كل اثنين هو
عدد زوج ولا يعلم أن الاثنين اللذين في يد زيد هو زوج أو ليس
بزوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلمه اثنين أو عند ما يعلمه اثنين ليس
يخطر بباله ان كل اثنين زوج * وهذا الجهل لا تناقض فيه مع ذلك
العلم لانه انما علم ان كل شيء يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم^(١) ان
كل اثنين زوج ومهما علم ان هذا الشيء اثنان علم حينئذ انه زوج
بعلمه الأول الكلي فيكون هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل
الجزئي وقد يمكن أن يعلم الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بأن يكون
انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية أو يعلمها مع الصغرى أيضا ولا
يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة ولكنه

(١) قوله ولم يعلم الخ أى لم يدع العلم بكل اثنين روح على معنى انه علم فعلا بكل
اثنين في العالم وبزوجة هذه الامراد التي عليها تأمل (١-ع)

علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند
الذهن * وأما اذا كانا معلومين على الاقتراق ولم يقتربا بعد أو لم
يخطر بالبال معا موجبين نحو النتيجة فليس علة بالفعل ولا يلزم
معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون انسان يعلم ان
كل بغلة عاقر علما على حدة ويعلم أيضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه
منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان
يظن هذا الظن وقد يمكن " أن يتناقض الفكر والوهم فان الوهم
تبع للحس فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما أن يمنع
وجوده واما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فهذا
ما كنا نعقل ان الكل متناه لا الى ملا ولا الى خلا ولكننا
لا نتصور في انفسنا أبداً الا ملا أو خلا بعد ملاً بلانهاية ونعقل

(١) قوله وقد يمكن الح أي قد يتأتى علم بشئ وحمل به من جهتين ويكون هاتان
الجهتان مدركين محتابين وواحد من العلم والجهل بالقوة والآخر بالعل أما في كون
الجهل بالقوة والعلم بالفعل مثالا ان الاشاعرة تعتقد بالفعل ان الحق تعالى ليس بذي
جهة وتعتقد بالقوة اعتقادا خفيا غير مشعور به لهم ان كل موجود هو ذو جهة حتى اهم
أسكروا عوالم التعرید وطنا ان مالا حيز له فهو لا وجود له ولقد تلوث على بعضهم
هذه المقدمة الملوثة بالقوة متوقف في أمر الاعتقاد الاول وكاد ان يتشكك به ومثال
كون الجهل بالفعل والعلم بالقوة ان المتسكين بطواهر القول في باب العقائد يستقدون
في جانب الحق جل محده انه ذو جهة وعقولهم مطوية بحسب النظرة السليمة الاصلية
أي قبل ان تدنس بأحكام الحس على أن من الموحودات موحودات كثيرة ليست بذات
جهة وهم يعلمون ذلك بالقوة لا بالفعل ولكن غلبت عليهم شقوة الحواس الظاهرة (ع-ع)

ان لكل مبدأ غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن
الوهم يوجب وجوده على أحد هذه الاحوال ولا يكاد يمكنه
التخلص منها *

﴿ فصل في الاستقراء ﴾

الاستقراء هو حكم على كل لوجود ذلك الحكم في
جزئيات ذلك الكلى اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها
وهو الاستقراء المشهور فكأنه يحكم بالكبر على الواسطة لوجود
الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المراة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان أو فرس أو
ثور والانسان والفرس والثور قليل المراة ومن عادتهم ان
لا يذكروا على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى أو
ما هو كالكبرى *

﴿ فصل في التمثيل ﴾

وأما التمثيل فهو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم
في شيء آخر معين أو أشياء أخر معينة على أن ذلك الحكم كلى
على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول
منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم هو

المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال * مثاله ان العالم محدث
لانه جسم مؤلف فشا به البناء والبناء محدث فالعالم محدث فهنا
عالم وبناء وجسمية ومحدث *

✽ فصل في الضمير ✽

الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها
والاستثناء عنها كما جرت العادة في التعاليم كقولك خطأ (ا ب
اج) خرجا من المركز الى المحيط فينتج انهما متساويان وقد
حذفت الكبرى واما لاختفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية
كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خان مسلم
للشعر ولو قال وكل مخاطب للعدو فهو خان لشعر بما يناقض به
قوله ولم يسلم *

✽ فصل في الرأي ✽

الرأي مقدمة كلية محمودة في أن كذا كائن أو غير كائن
موجود أو غير موجود صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما
في الخطابة مهمة واذا عمل منها قياس في الاغلب يصرح بتلك
المقدمة على انها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون
والاصدقاء ينصحون *

﴿ فصل في الدليل ﴾

الدليل في هذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسط شئ واحد اذا وجد للأصغر تبعه وجود شئ آخر للأصغر دائماً كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته ومثاله قولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذاً قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلاً وربما سمي به الحد الاوسط *

﴿ فصل في العلامة ﴾

وأما العلامة فانها قياس اضمارى حده الاوسط اما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان المنتج منه من موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المرأة مصفارة فهي اذاً حبلى * واما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجمان ظلمة لان الحجاج كان شجاعاً وظالماً

﴿ فصل في القياس الفراسي ﴾

وأما القياس الفراسي فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه * ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة

والمواد وتتبع تلك الامزجة اخلاق ما فتكون الامزجة والمواد
 علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق تابعان له في البدن أحدهما
 معلوم للآخر في النفس وتكون حدوده أربعة كحدود التمثيل
 مثل زيد والأسد وعظم الأعلى الموجودة لهما والشجاعة الموجودة
 للأسد مسلمة لزيد بالحجة بعد أن تتبع أصناف الحيوان المشاركة
 للأسد في الاخلاق فوجد ان كل ما يشاركه في الشجاعة يشاركه
 في هذه الهيئة وان خالفه كثير في خلق آخر كالكرم المنسوب
 اليه الذي يخالف فيه النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة
 وما لا يشاركه في الشجاعة لا يشاركه في هذه وان شاركه في خلق
 آخر كالكرم فيقال ان فلانا عريض الصدر شجاع لان الأسد
 عريض الصدر وشجاع *

﴿ البرهان ﴾

(فصل في التصور والتصديق)

كل علم فانه إما تصور لمعنى ما وإما تصديق وربما كان تصوراً
 بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل ان الخلا موجود ولا
 يصدق به ومثل ما يتصور معنى الانسان وليس له فيه ولا في
 شئ من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور

فأما مكتسب يبحث ما وإما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الأمور التي ذكرناها والذي يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من الأمور التي سنذكرها والقياس أجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد أجزاء متصورة وليس يذهب ذلك إلى غير نهاية حتى تكون تلك الأجزاء إنما يحصل العلم بها بالاكْتِسَاب من أجزاء أخرى هذا شأنها إلى غير النهاية ولكن الأمور تنتهي إلى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعلم المصدق بها بلا واسطة *

﴿ فصل في المحسوسات ^(١) ﴾

المحسوسات هي أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج أبيض وكقولك أن الشمس نيرة *

﴿ فصل في المجربات ﴾

المجربات هي أمور أوقع التصديق بها الحس بشركة من

(١) قد سأل من أحير ذكر الأحوال للمقدمات عن ذكر موادها وجاتها * يقال إن الحجة والمادة من الماد الداتية للمقدمات لا عما هي مقدمات لكن عما هي أقوال حازمه وقضايا فاما كونها داتيات وأوليات ومطوبات وغير ذلك فاما هي لها بالعرض وذلك عندنا أن الذين في تصديقها أو ما يلزم عنها ناهي جزء قياس محصور ومن حس الدات أن يصح على من المرضي والهم على الخاص *

القياس وذلك انه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء لشيء مثل
الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك
منا في الذكر واذا تكرر منا ذلك في الذكر حدث لنا منه تجربة
بسبب قياس اقترن بالذكر وهو أنه لو كان هذا الأمر كالاسهال
مثلاً عن السقمونيا اتفاقاً عرضياً لا عن مقتضى طبيعته لكان
لا يكون في أكثر الأمر من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد
ذلك استندرت النفس الواقعة فطلبت سبباً لما عرض من أنه لم
يوجد واذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس
اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بأن السقمونيا من شأنها
اذا شربت أن تسهل صاحبها *

﴿ فصل في المتواترات ﴾

المتواترات هي الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار
التي لا يصح في مثلها المواطاة على الكذب لغرض من الاغراض
كضرورة تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم
نشاهده

﴿ فصل في المقبولات ﴾

المقبولات آراء أوقع النسديق بها قول من يوثق بصدقه

فيا يقول إما الامر سواي يختص به أو لرأى وفكر قوى تميز به
مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع عليهم السلام *

﴿فصل في الوهميات﴾

الوهميات هي آراء أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس
مصرفة الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها
ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء لم يصرفوا عنه قسراً ان الكل
ينتهي الى خلاء أو يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق الاوهام
الفطرية كلها ان كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً في جهة
وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة
يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن أن يتوهم جسمان في مكان واحد
فكذلك لا يوجد ولا يعقل جسم واحد في وقت واحد في مكانين
وهذه الوهميات قوية جداً عند الذهن والباطل منها انما يبطل
بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم وكذلك لا يتميز في بادئ
الامر عن الاوليات العقلية ومشابقتها لانا اذا رجعنا الى شهادة
الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة
ان يتوهم الانسان نفسه حصل في الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه
لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة

لكنه شاهد المحسوسات وأخذ منها الفيات ثم يمرض على ذهنه
 شيئاً ويتشكك فيه فان أمكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وان لم
 يمكنه الشك فهو ما توجه به الفطرة وليس كل ما توجه به فطرة
 الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة القوة
 التي تسمى عقلاً * وأما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذباً وانما
 يكون هذا الكذب في الأمور التي ليست بمحسوسة بالذات إما
 هي مثل مبادئ المحسوسات كالهوى والصورة بل العقل .
 والبارى تعالى أو هي أعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة
 والتناهي واللاتناهي والعلة والمعلول وما أشبه ذلك فان العقل لما
 كان يتدنى من مقدمات يساعده عليها الوهم ولا يناقض في شيء
 منها ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتائج مضادة لمقتضى فطرة الوهم
 أخذ الوهم حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق اللازم فيعلم ان هذه
 الفطرة فاسدة وان السبب فيه ان هذه جبلة قوة لا تصور شيئاً
 الا على نحو المحسوس وهذا مثل مساعدة الوهم العقل في جميع
 المقدمات التي انتجت ان من الموجردات ما ليس له وضع ولا هو
 في مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجرد هذا الشيء فقطرة الوهم
 في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة

صادقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل في المحسوسات * وأما فطرتها
في الأمور التي ليست بمحسوسة لتصرفها إلى وجود محسوس
فهي فطرة كاذبة *

﴿ فصل في الذائعات ﴾

وأما الذائعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محدودة أو جب
التصديق بها إما شهادة الكل مثل أن العدل جميل وإما شهادة
الأكثر وإما شهادة العلماء أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم
فيما لا يخالف فيه الجمهور وليست الذائعات من جهة ماهي هي مما
يقع التصديق بها في الفطرة فإن ما كان من الذائعات ليس بأولى
عقلي ولا وهمي فأنها غير فطرية ولكنها متقررة عند الأنفس لأن العادة
تستمر عليها منذ الصبا وفي الموضوعات الاتفاقية وربما دعا إليها محبة
التسالم والاصلاح المضطر اليها الإنسان أو شيء من الأخلاق
الإنسانية مثل الحياء والاستئناس أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ أو
الاستقراء الكثير أو كون القول في نفسه ذا شرط دقيق بين
أن يكون حقاً صرفاً أو باطلاً صرفاً فلا يفتن لذلك الشرط
ويؤخذ على الإطلاق * وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع
والفاري فاعرض قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة

التي عرفنا حالها قبل هذا الفصل وتكلف الشك فيها تجدد الشك متأتياً فيها وغير متأت في أن الكل أعظم من الجزء وهو حق أولى . وفي أن الكل ينتهي عند شيء خارج خلا أو ملا وهو فطري وهمي والأوليات والوهميات أيضاً ذائعة . وربما عرض من الأسباب ما زيف الوهميات فأخرجها عن الذائعات * وأما الذائعات المحمودة في بادي الرأي الغير المتعقب فهي آراء اذا عرضت على الاذهان العامة الغير الفطنة أو الفطنة الغافلة عرضاً بغتة أذعنت لها واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب أن تنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً وليس الشيء الواحد ذائلاً في البادي ^(١) بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس *

﴿ فصل في المظنونات ﴾

والمظنونات هي آراء يقع التصديق بها لاعلى الثبات بل يخطر امكان تقيضها بالبال ولكن الذهن يكون اليها أميل . فان لم يخطر امكان تقيضها بالبال وكان اذا عرض تقيضه على الذهن لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد . فان قيل له مظنون فباشترائه الاדם وكأنه إنما يقال ذلك لمعتقد غير حق أو

(١) قوله في البادي شيء الظاهر وكذا يقال فيما يأتي في الفصل التالي لهذا (ا - ع)

غير دائم أو غير واجب الحقيقة وما كان من المعتقدات غير حق أو غير واجب القبول وكان لا يخطر تقيضه بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ أن يحمد ويقبل وعاد شتماً أو مشكوكاً فيه بحسب الشهرة فهو الذائع في البادى وبذلك ينفصل عن المظنون *

﴿ فصل في الخيلات ﴾

الخيلات هي مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل لتخيل شيئاً على انه شيء آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه في الأكثر تنفير للنفس عن شيء أو ترغيبها فيه * وبالجملة قبض أو بسط مثل تشييدها المسل بالمرّة فينفر عنه الطبع وكتشييدها التهور بالشجاعة أو الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع *

﴿ فصل في الاوليات ﴾

الاوليات هي قضايا ومقدمات تحدث في الانسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها . والمعنى الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسائط على سبيل ايجاب أو سلب فاذا حدثت البسائط من المعاني بمعونة الحس وانثيال أو بوجه آخر في الانسان ثم افترقا المفكرة الجامعة

وجب أن يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة أخرى ومن غير أن يشعر ان هذا مما استفيد في الحال بل يظن الانسان انه دائماً كان عالمًا به ومن غير أن تكون الفطرة الوهمية تستدعي اليها على ما بيناه * ومثال ذلك ان الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر * نعم قد يمكن أن يفيد الحس تصوراً للكل وللأعظم وللجزء ^(١) وأما التصديق بهذه القضية فهو من جبلته وما كان من الوهميات صادقاً على ما اوضحناه فهو في هذه الجملة * واعلم ان الحس انما يدرك الجزئيات الشخصية * والذ كر والخيال ما يحفظ ان ما يؤديه الحس على شخصيته * أما الخيال فيحفظ الصورة. وأما الذ كر فيحفظ المعنى المأخوذ منه واذا تكرر الحس كان ذكراً واذا تكرر الذ كر كان تجربة * وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكتاب * والفكر العقلي ينال الكليات متجردة * والحس والخيال والذ كر تنال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول على كثيرين وكذلك الخيال فانك أي صورة أحضرتها في التخيل أو في الحس الجسماني لم يمكنك

(١) قوله للكل وللأعظم وللجزء * أي لخرجات هذه الثلاثة فان الحس لا يدرك الا الجزئي وعلى هذا فكان الاصواب أن يقول لهذا الكل وهذا الأعظم وهذا الجزء * ولذا قال وأما التصديق بهذه القضية يعني الكلية فهو من جبلته (١-ع)

أن تُشرك فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لأن ما يرسم في
 الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والابن
 والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مساوية لها فالكليات
 والتصديقات والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا
 بالتخيل ولا أيضاً عليها حدس أو تجربة لكنهما معاونان للعقل
 أما من جهة التصور فلأن الحس يعرض على الخيال أموراً مختلطة
 والخيال يعرضها على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجزئة
 ويأخذ كل واحد من المعاني مفرداً ويرتب الأخص والأعم
 والذاتي والعرضي قدرتم حينئذ في العقل المعاني الاولى للتصورات
 ثم يركب منها الحدود * فاما من جهة التصديق فقد يعينه الحس
 والخيال من طريق التجربة أو الحدس وقد يعينه بالاستقراء .
 والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم واستعانت به من طريق
 الاستقراء إما على سبيل الاحتجاج وإما على سبيل التنبيه كن
 يستقرى جزئيات أمور أحكامها بينة الصدق الا أن بالنفس عنها
 غفلة وقد يعين على سبيل العرض بأن يعين أولاً في اعطاء
 المتصورات ثم المتصورات تأتلف بايجاب وسلب فيلوح للعقل
 ما يجب أن يصدق به بذاته ويلوح له القياس فيما يجب أن

يكتسب به من التصديق *

﴿ فصل في البرهان ﴾

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات إما الاوليات وما جمع معها ^(١) وإما التجريبات وإما المتواترات وإما المحسوسات وقد فهمناها * وإما الذائعات والمقبولات والمظنونات مخارجة عن هذه الجملة *

﴿ فصل في البرهان المطلق ﴾

هو برهان اللّم وبرهان الآن * أما برهان اللّم فهو الذي ليس اتما به طيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته ان تعتقد ان القول لم يجب التصديق به بل يعطيك أيضاً مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فتعلم ان الأمر لم هو في نفسه كذا فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لأنه علة للحد الأكبر إما على الإطلاق كقولك هذه الخشبة مثلاً أحالها ^(٢) شيء قوى الحرارة وكل شيء أحاله شيء قوى الحرارة فهو محترق فهذه

(١) قوله وما جمع معها أي ما ألحق بها وهو الصادق من الوهميات (٢) قوله أحالها هكذا بالأصل ولعل النسخة الأصلية الصحيحة حالها وكذا يقال في أحاله الآتي (١ - ح)

الخشبة محترقة^(١) وإما لاعلى الإطلاق بل علة لوجوده للأصغر
مثل ان يكون الحد الاوسط نوعاً ما وله جنس او فصل او خاصة
فتمثل ذلك الحد عليه اولاً ونحمل عليه ماوضع تحته^(٢) مثل قولك
كل شكل متساوي الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه
الثلاث مساوية لقاعدتين *

﴿فصل في برهان الآن﴾

واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك علة اجتماع طرفي
النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق
به ولا يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط
فيه ليس هو علة للاكبر في ذاته بوجه ولا علة لوجود الحد الاكبر
في الأصغر وربما كان معلولاً له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذا
قد أحالها شيء حار والاحتراق معلول لوجود الحد الاكبر في

(١) ان الفرق بين برهان القم لاعلى الإطلاق وبين برهان الان وان اشتركا في ان الاوسط
ليس علة للاكبر في ذاته ان الاوسط في ذاك يكون ذاتياً للأصغر وفي هذا عرضياً
(٢) قوله ماوضع تحته الضمير في الفصل راجع الى الموضوع الاول الذي حمل عليه
الاوسط والمعنى ونحمل عليه أى على الحد الاوسط بعينه شيئاً وضع الموضوع الاول
تحت أى تحت هذا المحول الثاني الذي هو الاكبر فاننا حملنا المثلث على نوع منه وحملنا
عليه خاصة مساوية له وتلك الخاصة للمساوية الحد الاول موضوع تحته أى انها أهم منه
لشمولها له ولغيره من سائر أنواع المثلث فلم من ذلك حمل الاكبر على الأصغر وكان
هذا الحمل بسبب الاوسط فان المساواة لقاعدتين تثبت للمثلث أولاً ثم لكل نوع منه ذاتياً

الاصغر وما كان هكذا فليس ما يلزم

﴿ فصل في مطلب هل ﴾

مطلب هل هو ما يطلب به ان يتعرف الايجاب او السلب
وبالجملة التصديق وهو اما مطلب هل مطلقاً كقولك هل الله
موجود وهل الخلاء موجود وانما يطلب به أن يتعرف بهذا المطلب
حال الشيء في الوجود المطلق أو العدم المطلق * وأما مطلب هل
مقيداً كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث * وانما
يطلب به ان يتعرف هل الشيء موجود على حال ما أو ليس *

﴿ فصل في مطلب ما ﴾

مطلب ما هو ما يطلب به التصور وهو إما بحسب الاسم
كقول القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء - وهذا يتقدم
كل مطلب وإما بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده ^(١)
وهذا يطلب به ان يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه هل المطلق

﴿ فصل في مطلب لم ﴾

مطلب لم ما يطلب به ان يتعرف العلة لجواب هل وهو إما ان

(١) قوله ما الانسان في وجوده أى ما حقيقته الموجودة (١ - ع)

يطلب به علة التصديق فقط وإما أن يطلب به علة نفس الوجود^(١)

﴿ فصل في مطلب الأي ﴾

وأما مطلب الأي فهو داخل بالقوة في الهل المقيد وأما

يطلب التميز إما بالصفات الذاتية وإما بالخواص *

﴿ فصل الأمور التي يلتم منها أمر البراهين ثلاثة ﴾

موضوعات * ومسائل * ومقدمات هي المبادئ والموضوعات

يرهن فيها^(٢) والمسائل يرهن عليها والمقدمات يرهن بها .

فلتكم أولاً في المقدمات *

﴿ فصل في مقدمات البراهين ﴾

مقدمات البراهين تكون صادقة يقينية ذاتية لا بد أن تنتهي

إلى مقدمات أولية مقولة على الكل كلية وقد تكون ضرورية إلا

على الأمور المتغيرة التي هي في الأكثر على حكم ما فتكون

أكثرية وإن تكون عللاً لوجود النتيجة وإن تكون مناسبة لها

﴿ فصل في الحمل الذاتي ﴾

الحمل الذاتي يقال على وجهين فإنه إما أن يكون المحمول

(١) قوله نفس الوجود أي الوجود في نفسه بعرف النظر عن التصور والاعتبار

(٢) قوله يرهن بها أي يبحث عن أحوالها بالبرهان (١-ع)

مأخوذاً في حد الموضوع مثل الحيوان في حد الانسان * وإما ان يكون المحمول مأخوذاً في حده الموضوع أو جنسه مثل الفطوسة التي يؤخذ في حدها الأنف والمثلث الذي يؤخذ في حده السطح أو موضوع معروضه كمنفرق البصر الذي يؤخذ في حده الجسم والجسم موضوع الايض الذي هو معروض لذلك العارض وإنما كان هذا ذاتياً لانه خاص لموضوع الصناعة أو شيء في موضوع الصناعة التي الشيء من جملتها فهو يتبع الشيء أو موضوع صناعته من حيث هو هو ولا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه *

* فصل في المقدمة الاولى *

المقدمة الاولى يقال لها أولية من وجهين (أحدهما) من جهة ان التصديق بها حاصل في أول العقل مثل ان الكل أعظم من الجزء (والثاني) من جهة ان الايجاب فيها أو السلب لا يقال على ماهو أعم من الموضوع قولاً كلياً * أما الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا لا يحمل على ماهو أعم من المثلث حملاً كلياً كالشكل * وأما ماهو أخص من المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ماهو أعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو أعم من المثلث

كالشكل هذا المعنى فإذا ما بقي المثلث محمولا على شئ وجد هذا المعنى في ذلك الشئ سواء بقي ماهو أخص منه أو لم يبق فإذا ارتفع المثلث المحمول على شئ ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشئ وإن بقي له ماهو أعم من المثلث والأولى قد تكون أعم كالجنس وقد يكون مساوياً ولا يكون أخص *

﴿ فصل في المقول على الكل ^(١) ﴾

المقول على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس فإن معنى المقول على الكل هو أن يقال على كل واحد واحد في كل زمان مادام موصوفاً بما وضع معه لأن كليات البرهان ضرورية لا تنفي والكلي ههنا أزيد شريطة فإنه يحتاج أن يكون مقولا على كل واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قولاً أولياً وشخصية الموضوع في الوجود لا تمنع كلية الحكم إذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن أن يحمل على الكثيرين وإن عاق عائق غير معناه كالشمس لا كزيد * والضروري ههنا غير الضروري الذي

(١) الفرق بين المقول على الكل ههنا والكلي أن الكلي في كتاب البرهان يحتاج أن يكون أولياً كالحیوان للانسان والمقول على الكل قد يكون غير أولى كالجسم أو الجوهر للانسان *

كان في كتاب القياس فانه يعنى ههنا بالضرورة ما كان المحمول دائماً للموضوع مادام موصوفاً بما وضع معه وان كان لا مادام موجوداً بل مادام موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا مادام ذاته موجوداً بل مادام ابيض *

﴿ فصل في المناسب ﴾

المناسب للعلم هو أن لا تكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان تكون ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يشاركه في موضوعه بنوع ما على ما توضّح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما - فلهذا اذا قل الطيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا باطاً من المزاوى لان الدائرة أوسع الاشكال لم يكن برهن من الطب *

﴿ فصل في الموضوعات ﴾

وأما الموضوعات فهي الامور التي توضع في العلوم وتطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل

الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود
والواحد للعلم الآلهي ولكل منها أعراض ذاتية تخصه مثل
المنطق والاصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد
للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي
ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث والقدم وما أشبهها
للموجود وقد يكون الموضوع واحداً مثل الجسم الطبيعي
وقد يكون أموراً كثيرة متجانسة أو متناسبة مثل الخط والسطح
والجسم للهندسة*

﴿ فصل في المسائل البرهانية ﴾

وأما المسائل البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم المشكوك
فيها المطلوب برهانها وموضوعاتها * أما موضوع العلم نفسه كقولنا
كل مقدار إما مشارك وإما مباين * وإما موضوعه مع عرض ذاتي
له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به
الطرفان * وإما نوع من موضوعه مثل قولك إن كل خط يمكن أن
ينقسم بنصفين * وإما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط
قام على خط فإن الزاويتين كذا * وإما عرض ذاتي له مثل قولنا كل
مثلث فإن زواياه كذا . وإما المحمول فلا يجوز أن يكون للموضوع

ذاتياً بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود هذا للموضوع
بين نفسه اللهم الا في حالين (أحدهما) ان يكون الموضوع متخيلاً
بعد وانما يعرف بأمر خارجة عنه أو بالاسم فقط وذاته لم تتحقق
بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر أم لا لاننا نكون حينئذ
قد عرفنا من النفس الاسم وفعلاً منّا ولم نعرف بعد ذاتها فالموضوع
بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك
والمحرك مثل الايض للثلج والمطلوب جنس للمعروض له وهو
غير مقوم لماهية ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية (والحالة
الثانية) أن يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة اعني
الان والله معاً بل العلة وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان الانسان
جوهر ويكون الجوهر ليس له أولياً فتريد أن نعلم العلة فنقول
لانه جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل
البرهانية وأما في المقدمات فلا يجوز أن تتفق المقدمتان في الحمل
الذاتي بحسب المعنى الاول حتى يكونا معاذ ايتين بذلك الاعتبار
والا كان الاكبر ذاتياً للصغر بذات المعنى وقد ينالنا ان هذا غير
مطلوب الا بالحالتين المذكورتين ويجوز ان تكون المقدمتان
جميعاً ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز ان تكون الصغرى ذاتية بالمعنى

الاول والكبرى بالمعنى الثانى وبالعكس *

﴿ فصل فى الاصول التى تعلم أولا قبل البراهين ﴾

الاصول التى تعلم أولا قبل البراهين ثلاثة * حدود واوضاع
ومقدمات * فالحدود تفيد تصور مالا يكون بين التصور من
موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف
لاجزء له * والخط طول لا عرض له والسطح كذا ومثل ان
المثلث شكل يحيط به كذا وليست تفيد تصديقا البته ولا فيها
ايجاب ولا سلب * وأما الاوضاع فهى المقدمات التى ليست بينة
فى نفسها ولكن المتعلم يراد على تسليمها وبيانها إما فى علم آخر
وإما بعد حين فى ذلك العلم بعينه مثل ما نقول فى أوائل الهندسة
ان لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دائرة على
كل نقطة وبقدر كل بعد بل مثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط
مستقيم فكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة أقل من قائمتين
فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه
المتعلم من غير أن يكون فى نفسه له عناد سمي اصلا موضوعا
على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحا وفى نفسه له عناد يسمى
مصادرة *

﴿ فصل في المقدمات ﴾

وأما المقدمات فثل إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فتنها خاصة بالعلم مثل قولنا كل مقدار إما مشارك وإما مبان * ومنها عامة مثل ان كل شئ يصدق عليه إما الإيجاب وإما السلب * والعاميات تخصص في العلوم فلا يقال في الهندسة ان كل شئ إما مساو وإما غير مساو بل كل مقدار وربما خصص في الحالتين جميعاً كقولهم كل مقدار إما منطق وإما أصم *
﴿ فصل في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات ﴾

العلوم إما متباينة وإما متناسبة * والمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي * والمتناسبة إما متساوية في المرتبة وإما بعضها في بعض وإما بعضها تحت بعض * فأما المتساوية في المرتبة فثل الهندسة والعدد فإن موضوعيهما منزهان لأن المقدار والعدد نوعا كذا ومتل العلم الطبيعي وعلم النجوم فن موضوعيهما شئ واحد وهو جرم العالم ولكن النظيرين مختلفان فهذا ينظر من جهة متحرك وسكن ويمتزج ويفترق ويرسب ذلك ويحوم كثره حو الكيف وذلك ينظر فيه من جهة ما يتكلمه هر وعراضه ولذلك كثيراً

ما يشتركان في المسائل لكن احدهما يعطى برهان الله والآخر يعطى برهان الان أو احدهما يعطى برهاناً عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية^(١) وأما المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لان المخروطات تنظر في نوع من موضوع الهندسة * واما المختلفة في المرتبة وبعضها تحت بعض فلا يخلو إما ان يكون العالى ليس موضوعه بالحقيقة جنساً لموضوع السافل بل هو كالجنس اعمومه * وان كان لاعلى نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع أن يكون السافل نوعاً منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الأولى التي موضوعها الوجود المطلق بما هو موجود مطلق * وإما ان يكون العالى جنساً لموضوع الأسفل واكن لم يؤخذ الأسفل من جهة ما هو نوع الأعلى مطلقاً بل قرن به عرض ما وأخذ مع ذلك العرض موضوعاً ونظر في اعراضه الدائية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر في الأكر المتحركة تحت علم الهندسة * ومثل النظر في المناظر لان موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت

(١) أما قوله عن علة صورية يريد * أن صاحب علم الهية اعما يبرهن على ما يبرهن عليه عما أدركه من صورة لذلك ولا يعطى في ذلك لغة في الحواب ام كما يصلح الحديث في مثل برهان

متصلة بمحددة قد نفذت في مشف فالتصلت باطراف جسم * وربما
كان الموضوع من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه
يكون من جهة ماله ذلك العرض الذي هو له غريب ولموضوع
آخر ذاتي * مثل الموسيقى الذي موضوعه النغم وهو من عوارض
العلم الطبيعي * وإنما يبحث الموسيقى عن النغم من جهة ما فيها
عارض غريب هو ذاتي لموضوع آخر أعني المناسبة العددية فهو
لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي

* فصل في تعاون العلوم *

تعاون العلوم هو ان يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في
علم آخر فالعلم الذي قبله المسئلة معين للعلم الذي فيه المقدمة، وهذا
على وجوه ثلاثة (أحدها) أن يكون أحد العلمين تحت الآخر
فيستفيد العلم السافل مبادئه من العالى مثل الموسيقى من العدد
والطب من الطبيعي * والعلوم كلها من الفلسفة لأولى وما
أن يكون العلمين متشاركين في موضوع كالمسمى * ويجوز في
جزم الكل فحدهما ينظر في جوهره * وصوره كالحصية ولاخر
ينظر في عوارضه كالجوهر * ودراسة جوهره في جوهره * وصوره
الآخر المبادئ مثل سفدة نحة من اصبعي وحرارة الملكة

يجب ان تكون مستديرة واما ان يكون الطمان متشاركين في الجنس واحدهما ينظر في نوع بسيط كالحساب والاخر في نوع أكثر تركيباً كالمهندسة فان الناظر في الأبسط يفيد الاخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة اوقليدس *

﴿ فصل في نقل البرهان ﴾

نقل البرهان قد يقال لأخذ المبدئ على نحو ما ذكرناه وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصري^(١) في المناظر يبرهان هندسي لو جرد المخروط عن الاضافة الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الأوسط يكون من العلم الآخر والحد الأصغر يكون من ذلك العلم *

﴿ فصل في اشتراك العلوم في المسائل ﴾

اشتراك العلوم في المسائل تارة يقع على ما قلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد منهما يعطى برهان لمثل أن يكون بعض العلل في العلم العالي مثل العلل المفارقة للأجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل^(٢) مثل العلل المقارنة لها كالهيوولي

(١) هذا يتحقق بأن يعلم أن البرهان اذا قام على مطلوب قائم على لازم المطلوب وعكسه ومساويه وحزبه وعكس قبيضه وعكس حرثيه كما في (٢) قوله ونصبت في العلم السافل مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان يموت بعد ثلاثة مركب من اعضاءه - من مصر

والصورة فإذا أعطى البرهان من العلل المقارنة كان من العلم
السافل وإن أعطى من المقارنة كان من العلم العالى * (١)

﴿ فصل فى انه ليس على الفاسدات برهان ﴾

البرهان يعطى اليقين الدائم وليس فى شيء من الفاسدات
عقد دائم لأن المقدمات الصغرى فى القياسات على الفاسدات
لا تكون دائمة الصدق فلا تكون برهانية فبين انه لا برهان عليها
ولا حد فاما سنوضح ان البرهان والحد متشاركان فى الاجزاء فاما
لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض
الغير المقومة فاما المقومات فمشتركة لها *

﴿ فصل فى كيفية حصول العلم بالممكنات من البرهان ﴾

الممكنات إما اكثرية وإما اتفاقية ، أما الممكنات الاكثرية فلها
لا محالة علل كثيرة اذا جعلت حدوداً وسطى وقعت علل وظناً
مكتسباً غالباً ، أما العلم فيه كـ لا كثرى وذلك يقين * وأما
الظن فبأنها تكون لأن الأمر قد صح أن له عللة اكثرية توقع
كونه ، وهذا من نبات الشعر على مدقن عند البلوغ لعله استحساف

(١) مثال ذلك أن يقول مـ ر الا - ر يتو - يقان لار الحكمة الالهية أو ميت
الميتوى تعاق الصورة فمقارنة الاولى - ب حلول لاسرى يتاح كل واحد - حطه

البشرة^(١) ومثانة النجار في الاكثريات ضرورة ما من وجه
فلذلك يتميز وجودها عن وجود تقايضها وقد عرف ذلك في
الكتب المفصلة *

﴿ فصل في الاتفاقيات ﴾

وأما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن على انها اتفاقية وانها
داخلة في جملة الامكان ولا برهان عليها من جهة انها تكون أو
لا تكون البتة والا لترجح ذلك الطرف وصار اكثريا *

﴿ فصل في الاشياء الثلاثة ﴾

الاشياء التي عليها مبنى البراهين ثلاثة الموضوعات والمطلوبات
والمبادي * فاما الموضوعات فيجب أن تعطى حدودها وماهيتها
ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة وتسلم وجودها تسليم
مقدمة هي مبدأ أو أصل موضوع أو مصادرة * واما المطلوبات
فهي العوارض الذاتية فان كانت خفية الحدود أعطى حدودها مثل
الأصم والمنطق وما أشبه ذلك * وأما وجودها للموضوعات
فبوأخر الى مربته في البيان البرهاني * وأما المبادي فيجب ان

(٢) قوله ستعرف بشره أى استحكامه واحذر بكسر النون والهمزة بعدها
لاصل (ع - ٢)

تسلم تسليماً وتوضع وضعاً من جهة المثل *

﴿ فصل في اختلاف برهان الان واللم ﴾

اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن على وجهين
 ﴿ احدهما ﴾ ان يكون احد القياسين قد اعطى علة بعيدة وقد بقي
 بعدها اللم فيكون اعطاء اللم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا
 في المطلوب الموجب كمن يضع العلة في ان فلاناً حمّ انه انس
 مسامه لا انه غفن خلطه ويكون في السالب كمن يضع العلة في
 جواب من يسأله ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه
 ليس بذئ رثة وهو الجواب الصواب فان وجود الرثة علة معا كسة
 للتنفس وسلبها يسلب التنفس ﴿ والوجه الثاني ﴾ ان يكون احد
 القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان
 الكواكب الدابة بمدة جداً لانها تلمع ^(١) وكل بعيد يلمع فهو
 بعيد جداً * ثم نقول ان المتحيرات قرية وكل قريب جداً فانه
 لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع

(١) اعلم انه احد معلول مكارمة وداش في امد علة بمعنى لا ان النعمان علة
 للمعد ، والثاني هذا هو الذي اعطى به علة اد حصل القرب علة عدم النعمان .

﴿ فصل في ان الحد لا يكتسب من البرهان ﴾

(ولا القسمة ولا حد ضد الحدود ولا الاستقراء)

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لا بد حينئذ من حد
أوسط مساو للطرفين ^(١) لأن الحد والحدود متساويان وذلك
الأوسط لا يخلو اما ان يكون حداً آخر أو يكون رسماً أو
خاصة * أما الحد الآخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان
اكتسب بمحد ثالث فالأمر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب
بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم
لا يكتسب بهذا الحد على انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان
تماماً على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد فكيف
صار ما ليس بمحد أعرف وجوداً للمحدود من الامر الذاتي المقوم
له وهو الحد حتى يكتسب به * وأيضاً فهل يكون الحد انما حمل

(١) قوله مساو للطرفين * لان من شرط البرهان أن يكون الأكبر فيه اما مساو
لطرفين واما أعم وكذلك الأوسط للأصغر فلا يمكن في الأوسط بالجملة ان يكون
أعم من الأكبر ولا أخس من الأصغر ونحن اذا أردنا أن نبين أن الحد يوجد للمحدود
بوسط فقلوبنا يتساوى فيه المحول والموضوع أعمى ان الحد مساو للمحدود واذا كان
الأكبر مساوياً للأصغر والأوسط لا يمكن ان يكون أعم من الأكبر فليس يمكن ان
يكون أعم من الأصغر ولانه لا يمكن ان يكون أخس من الأصغر فلا يمكن ان يكون
أعم من الأكبر مساوياً للأصغر الأكبر :

في الكبرى على الوسط على انه محمول مطلق أو حمل على انه حده
 فان حمل على الأوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول على
 الأصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذلك
 القياس حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما
 لا يحتاج فيه الى برهان وان حمل على انه حد للأوسط فهو كاذب
 فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو
 بعينه حد الضحالك الا ان يقول قائل انه حمل على الأوسط بأنه
 حد لموضوعه أى ان ماهو موضوع للأوسط فهذا حده فان
 هذا أيضاً كاذب فان الباكي والجلجلى وسائر الخواص والفصول
 المساوية لها تحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حداً لها فان قيل
 إنه يحمل على الأوسط على انه حد ماهو موضوع للأوسط وضماً
 حقيقياً وضع النوع لخواصه فيكون قد أخذ المطلوب في بيان
 نفسه فانه لو كان هذا معلوماً لما احتيج الى البرهان - وأخذ
 لا يكتسب بالقسمة فن القسمة تضع أقساماً ولا تحمل من
 الأقسام شيئاً بعينه لا أن يوضع وضعاً من غير أن يكون للقسمة
 فيه مدخل وإما استثناء تقيض قسم لبقى القسم الداخل في الحد
 فهو إبانة الشيء بما هو مثله أو أخفى منه فانك اذا قلت يمكن

ليس الانسان غير ناطق فهو إذا ناطق فلم تكن أخذت في الاستثناء شيئاً أعرف من النتيجة وأيضاً فإن الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا أيضاً حد أحد الضدين أولى بذلك من حد الضد الآخر * وأيضاً فإن الاستقراء لا يفيد علماً كلياً فكيف يفيد الحد ولأنك ان استقرت ان الحد حد لكل شخص حتى تجعله حداً للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حداً للنوع وان قلت ان الحد حد لنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق اذاً للاستقراء وجه *

* فصل في طريق اكتساب الحد *

مكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بأن يعتمد الى الاشخاص التي لا تنقسم ^(١) وتنظر من أي جنس هي من العشرة التي

(١) أما يصح لما هذا من جهة الجنس أولاً، فيتحقق عند أي الأشخاص هو ذلك الشخص من حيث محله في الجنس الحسي وسائر المعاني العنصرية التي سلم ان أيها ربما ارفع وجود ذلك الشخص معلوماً وحسب هذا الامر في كل مساو له في النوع ذاته من الجنس الحسوس المعقول ومن العرفي الكلي ولم يكن هذا على وجه الاستقراء اذ كان الاستقراء انما يكون سائر أشخاص النوع ليصح قل الحكم بها اليه ونحن لم رأينا هذه المعاني في الشخص الواحد حكماً توجب العطفة لمقتضى ما لا يصح قواه مثل هذا الا سائر الاحتمالات وحياتها لكل اسر

مسند كرها فتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في ذلك
 الجنس أو في الشيء الذي يقوم لها كالجنس فتجمع العدة منها بعد
 ان تعرف أيها أول لها مثل الحس فانه أولا للحيوان ثم النطق
 وأيضاً مثل الجسم فانه أولا للحيوان ثم الناطق * وتحرى أن
 لا يكون في المجموع شيء مكرراً ونحن لا نشعر كما تقول جسم ذو
 نفس حساس ثم تقول معها حيوان فيكون الحيوان مكرراً تارة
 بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات
 ووجدنا منها شيئاً مساوياً المحدود من وجهين اثنين فهو الحد أما
 أحد الوجهين فالمساواة في الحمل أعني ان يكون كل ما يحمل عليه
 المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه
 المحدود والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون دال على كمال حقيقة
 ذاته لا يشذ منها عنه شيء فان كثيراً مما يميز الذات يكون قد أدخل
 ببعض الاجناس أو ببعض النصوص فيكون مساوياً في حمل ولا
 يكون مساوياً في المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم ناطق
 ميت مثلاً فان هذا ليس بحد حقيق بل هو نقص لان الجنس
 القريب غير موضوع فيه وكقولك في حد الحيوان انه جسم
 ذو نفس حساس من غير ان تقول ومحرك بالارادة فان هذا

مساو في الحمل وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد الى ان يكون
 وجيزاً بل لا يتم الحد حداً بأن يميز على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس
 القريب باسمه أو بحدده إن لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية
 المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفاو كان
 بواحد منها كفاية في التمييز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد
 تركت بعض الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان
 يقوم الحد في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة
 بتامها حينئذ يعرض ان يميز أيضاً الم حدود * والحكماء لا يطلبون
 في الحدود التميز وان لحقها التميز بل يطلبون تحقق ذات الشيء
 وماهيته - ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له انما ذلك قول
 يشرح الاسم - ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على
 الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما هو من عادة المحدّثين أن يقولوه
 ولهذا ما ذم تحديد من أخذ في تحديد الشيء العنصر وحده فقط
 كالطبيين في تحديد دم الغضب انه غليان دم القلب أو الصورة
 فقط كالخدايين في تحديد دم الغضب بأنه شهوة الانتقام لا لأنها
 لم يميزا بل لانهما لم يوقبا كمال الماهية * بل قد أمر أن يحد من
 كليهما مجموعتين ون لا يخل بذلك سبب ذاتي في التحديد فلي

هذا يجب أن تقتصر الجدود للأشياء * واما الأجناس فإن
تؤخذ الفصول التي تخص الأنواع وتحذف فإيتي ان كان اسماً
مفرداً فصل باعتبار المحمولات وإن كان مؤلفاً فهو المطلوب *
* فصل في اعانة القسمة في التحديد *

والقسمة أيضاً معينة في الحد اذا كانت بالذاتيات فكانت
القسمة للأعم قسمة من طريق ماهو هو فان قسمة الحيوان الى
ذئ رجلين وكثير الأرجل ليست قسمة له من طريق ماهو
حيوان بل له من طريق ماهو ماش فانه اكونه ماشياً استعد
لهذه القسمة لا لكونه حيواناً فان طبيعة الحيوان لا تنقسم بهذه
الانقسامات مالم يحصل لها طبيعة المنهي فلو كان الحيوان غير
ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة واذا فعلت هذا حفظت الترتيب *
ويجب ان تراعي شرطاً ثالثاً وهو ان لا تقف في لوسط بل تقسم
وتقسم حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمت وقعت القسمة
بعضيات أو أشخاص فن القسمة من الجوهر ذ انتهت الى
الانسان وقفت وتقسم بعده بالذاتيات وبعد ذلك ما ان يقسم
النهي الى الأشخاص أو في عصره عصرية كالكتب والأشياء
والمحترف والغاصب وغير ذلك

* فصل في الاجناس العشرة *

وأما هذه الأجناس العشرة فنها (الجوهر) وهو كل ما وجود ذاته ليس في موضوع أى في محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل لا بتقويته * ومنها (الكيم) وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى وهو إما ان يكون متصلاً اذ يوجد لأجزائه بالقوة حد مشترك تتلاقى عنده وتتحد به كالنقطة للخط واما أن يكون منفصلاً لا يوجد لأجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد * والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لأجزائه اتصال وثبات وإمكان ان يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر . فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط * ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح * ومنه ما يقبله في ثلاث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان أيضاً ذو وضع لانه السطح الباطن من الحاوى * وأما الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس له وضع اذ لا توجد أجزاؤه معاً وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدن بطرف هو الآن * وأما العدد فهو بالحقيقة الكيم المنفصل . ومن المقولات العشر (الاضافة) وهو المعنى الذي وجوده بالقياس الى

شئ آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة
لا كالأب فان له وجوداً يخصه كالانسانية (وأما الكيف) فهو
كل هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم
الى خارج ولا نسبة واقعة في أجزائه ولا لجلته اعتبار يكون به
ذا جزء مثل البياض والسواد وهو إما أن يكون مختصاً بالكم
من جهة ما هو كم كالتريع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية
بالعدد * وإما أن لا يكون مختصاً به وغير المختص به إما أن يكون
محسوساً يتفعل عنه الحواس ويوجد بانفعاله المعزجات فالراسخ
منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل تسمى كيفيات انفعاليات
وسريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا تسمى كيفية^(١) بل
انفعالات لسرعة استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل *
ومنها ما لا تكون محسوسة - وهذا إما أن يكون استعددت انما
تتصور في النفس بالقياس الى كالات فن كان استعداد المفهومة
واباء الانفعال سمي قوة ضبعية كالمصاحبة والصلابة وان كان
استعداداً لسرعة الاذعان والانفعال سمي لاقوة ضبعية مثل

(١) قوله فلا سمي كيفية - - - - - لا يكون كيفية وان يكون
وسط بين الكيف والاعداد - - - - - لا من حيث قسما
كيفية (١ - ٤)

للمراضية واللين * واما أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصور
أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة
بذاتها فما كان منها ثابتاً سمي ملكة مثل العلم والضحة وما كان
سريع الزوال سمي حالاً مثل غضب الحليم ومرض المصباح
وفرق بين الصحة والمصاحبة فان المصباح قد لا يكون صحيحاً
والمراض قد يكون صحيحاً * ومن جملة العشرة (الآين) وهو
كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق
(ومتى) وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا
الامر أمس (والوضع) وهو كون الجسم بحيث تكون لأجزائه
بعضها الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة بالقياس الى الجهات
وأجزاء المكان ان كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنيين
غير الوضع المذكور في باب الكبر (والمالك) ولست أحصله ويستبه
ان يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وناقل بانتقاله
مثل اللبس والتسلح (والفعل) وهو نسبة الجوهر الى أمر موجود
منه غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد
(والانفعال) وهو نسبة الجوهر الى حالة فيه بهذه الصفة مثل
التقطع والتسخن

﴿ فصل في مشاركات الحد والبرهان ﴾

انا كما لا نطلب العلة بلم الا بعد مطلب هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما الا بعد هل وعن كل واحد منهما جواب لسكن الحقيقي من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية فيتفق هذا المطلبان في أمرين في كون كل منهما انما يكون بعد هل وفي الجواب اذا كان الجواب عن لم بالجواب الحقيقي فان العلة الذاتية مقومة للشيء فهي اذا داخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق اذا الداخلة في الجوابين. مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فانما نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انحاء نور القمر اتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين أي لا يكون جزءا من مقدمة في البرهان بل جزئين فالذي يحمل منهما على "وضوح في البرهان أولا وهو احد الاوسط يكون في الحد مجتمعا بعد الاول والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في احد جزئي أولا لانك تنور في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينهما وبين الشمس وكل مسطح من الشمس يتوسط بينهما الارض فمحي ضوءه فيخرج ان القمر محي ضوءه

ثم نقول والنمحي ضوءه منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا
 جعلت التوسط ثم الانحما وفي الحد التام تورد اولا الانحما ثم
 التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انحماء ضوئه لتوسط
 الارض بينه وبين الشمس فان جعلت كل واحد من توسط
 الارض وانحماء الضوء حدا على حده وافق اذا ان كان مضافا كان
 حداً ما وان لم يكن تاما سمي الذي يكون مهما الحد الاوسط
 في القياس حدا هو مبدأ برهان كما نقول في مثال آخر ان الرد
 صوت انطفاء النار في الغمام أو الغضب شهوة الانتقام ويسمى
 الذي يكون منهما حداً أكبر حداً هو نتيجة برهان كقولك ان
 الكسوف انحماء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب فهذا انما
 يتفق اذا كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فان اقتصر
 على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان اقتصر
 على المعلول كالانحماء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام
 مجموعهما مع الجنس :

﴿ فصل في أقسام معنى الحد ﴾

والحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء فمن ذلك الحد
 الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود الشيء فان كان في وجود الشيء

شك أخذ الحد أولاً على انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي
 الاضلاع في افتتاح كتاب أو قليدس فاذا صح للشيء وجود علم
 حينئذ ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط * ويقال حد لما كان
 بحسب الذات * فنه ماهو نتيجة برهان * ومنه ماهو مبدأ برهان
 * ومنه حد تام مجتمع منهما * ومنه ماهو حد لامور لاعل لها
 ولا أسباب أو أسبابها وعلها غير داخلة في جوهرها مثل تحديد
 النقطة والوحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب
 الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما
 ﴿ فصل في أقسام العلل وبيان دخولها في الحد والبرهان ﴾

يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسي والاب
 للصبي ويقال علة للمادة وما يحتاج الشيء الى ان يكون حتى يهل
 ماهيته مثل الخشب وده الطمث ويقال علة للصورة وكل شيء
 مكون فانه ما لم تقترب الصورة بالمادة تكون الشيء وبفان علة
 للغاية والشيء الذي لا يجب الشيء مثل الكون للابن وذكر واحدة
 من هذه ام فريه كاعرض للشيء وام بعينه كاليد وده بالقوة
 واما بالفعل واما خاصة كانه يبيت واما عامة كانه مع له واما
 بالذات مثل السقموي يسخن بذاته وده باعرض مثل السقمونيا

يبرد لانه يزبل المسخن أو شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع
المسخن وإنما يجب أن يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة
القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سؤال المم والافهوبعد ثابت * والعلل
الاربعة قد تقع حدودا وسطى في البراهين لاتتاج قضايا محمولاتها
اعراض ذاتية والعلة بالفعل هي ما تستلزم وجود المعلول بالفعل
كالصور ومو الغاية * وأما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضعهما
وضع المعلول وإيجابه ما لم يقرن بذلك ما يدل على صيرورتها علة
بالفعل مثل اقتران افعال الافيون عن الحرارة الغريزية التي في
الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد
وذلك في كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم
عن اقتران موادها بفواعلها ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا في
كلها وفي كثير منها لا يوجد مادتها على الطبع التي يجب الا يوجد
الكائن كطفة الانسان وانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة
لا تمنع ان تكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمتنع اذا استعمال
الغاية في براهينها وفي براهين مالم تكن هكذا من الكائنات
الغير الطبيعية لا ملحق اثبة عن استمرار الغاية بل لا بد منها بحيث
يكفي المعلول انما يجب باجتماع اذعاء وانما بل معا فان الواحد منهما

لا يكفى حداً أوسط ما لم يجتمعا فإنا نقول مثلاً لم كانت الاسنان
الطواحن عريضة فنقول لأن المادة كانت تامة الاستعداد لذلك
* ونقول أيضاً الاضراس أريد منها الطحن وكل ما يراد منه
الطحن يعرض * وأما الصورة المادية فلا يحتاج إلى شرط في ادخالها
حداً أوسط وكأن الغاية في أكثر الأمر تقييد اللام المجرد دون
الآن وقد يجتمع في الشيء علل فوق واحدة وحتى الأربعة كلها وقد
يكون لبعض الأشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل
في حدود التعليقات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا في العلل ودخولها
في البراهين * وأما دخولها في الحدود فسكماً أوضحنا من أن
العلل الذاتية مقومة وإذا كان الشيء علة مساوية أو أعم وكانت
ذاتية فدخولها ظاهر * وأما العلل التي هي أخص من الشيء مثل
أن للحصى عللاً كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح أو اشتعال من
غير عفونة . وللصوت أيضاً انطواء نار ونكهار ثمرة ومرع
بعضها وما شبه ذلك فليس شيء منها يدخل في أحد ويدخل في
البرهان . وأما في الحد يخطب الشيء الجامع ثم إن وجد مثل
القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو نعمة التي تدخل في الحدود
وأما العلل الخاصة بالحدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار عند

لا الصوت المطلق . وقد يحدّ الشيء بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بأنه آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة وفي هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالاختصرات *

﴿ فصل في دفع توم الدور المحال من ترتب في الطبيعية يوم ذلك ﴾
واعلم ان في الكائنات أمورا بعضها علل لبعض في الدور فكذلك القياسات التي تكون منها تدور دورا مثل انه لم كانت السحابة فليل لانه كان بخار فليل لم كان بخار فليل لان الأرض كانت ندية وفعل فيها الحر فليل لم كانت الأرض ندية فليل لانه كان مطر . ثم قيل لم كان مطر فليل لانه كان سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب لانه كان سحاب ومن أوساطه أنه كان سحاب وان كان هناك وسائط أخرى ولكن لا فرق في البرهان الدوري بين ان يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرفي تكراره أو وقع مكررا وبين طرفي تكراره وسائط ولكن المثال الذي أوردناه نيس في الحقيقة دورا لان السحاب يوقع حداً كبير والسحاب الواقع حداً أوسط

ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا
لان الدورى هو ان يؤخذ الشئ في بيان نفسه لا ان يؤخذ مساويه
في النوع في بيانه وهو غيره بالذات *

﴿ فصل في كيفية دخول العلل الخاصة في البرهان ﴾

العلل التي هي أخص من المعلول وتكون حدودا وسطى
في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن
انقصاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح أو عن انحطاط أعالي وهدة
أو اندفاع سيل في باطن الارض * والرعد عن ريح وعن انطفاء
دخان نارى * والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد
يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصة معنى عام يكون محمولا عليها
فيكون لذلك أقرب من المعلول ويكون علته المساوية له وقد
لا يجتمع لا انه يذهب الأمر في ذلك الى غير نهاية لكنه يقف عند
عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص و معلوم انه لا يمكن حينئذ ان
توجد علة مساوية للمحد لا كبر فما كان من العلل الخاصة لا يوجد
بينها وبين احد لا كبر م هو عم منها مساو لا كبر بل لا يمكن
أن تجعل حدودا وسطى الا لموضوعات لها أخص أيضا من الاكبر

فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده
للأصغر الأخص . فان الحجة المطلقة ليست معلولة للعفونة بل
حجى هذا الانسان أو حجى أصحاب الغيب وكذلك النوع ليس
علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع من شخص أو
نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الأكبر على الحدود
الوسطى التى هى أخص لا يكون أولا ولكن بتوسط العام
مثل أن هذه الشجرة ينثر ورقها وهى تينة وأخرى وهى خروع
وأخرى وهى كرم وتكون العلة لا تنثر الورق فيها جمود
رطوبتها وانفشاشها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصة التى
هى تينة وخروع وكرم أولا ولكن العريض الورق والتينة
والكرمة والخروع عريضة الأوراق بلا واسطة . وأما أنها تجمد
رطوبتها أو تنفش رطوبتها فليس لأنها تينة أو خروع أو كرم
بلا واسطة بل لأنها عريضة الورق وهى تنثر ورقها لا لأنها تلك
ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة وجودها فقد بان
أن ينعكس الحد الاوسط انذى وهو العلة على الاكبر المعالون
وأبن لا ينعكس .

﴿ فصل في شرح ألفاظ يجب التنبه لمعانيها ﴾
الظن الحق هو رأى في شيء أنه كذا ويمكن أن لا يكون
كذا * والعلم اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون
كذا وبواسطة توجبه والشيء كذلك * وقد يقال اتصور الماهية
بتحديده والعقل اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون
كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبادئ الأولى للبراهين وقد يقال
لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها كنصور المبادئ الأولى
للحد * والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم * والذكاء
قوة استعداد للحدس * والحدس حركة إلى إصابة الحد الأوسط
إذا وضع المطلوب أو إصابة الحد الأكبر إذا أسيب الأوسط *
وبالجملة سرعة الانتقال من معلوم إلى مجهول كما يرى تشكل
استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فحدس أنه
يستدير من الشمس *

﴿ فخص في بيان وجوه التناط في لأقول اشهره ﴾
وههنا وضع يجب أن يرى الاحتراز منها في حدود
ضرب حتى لا يسب باغفاه سهو فن ذلك ما يقع في جانب جناس
ومنه ما يقع في جانب الفصص ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك

هو أيضاً مشترك للحد الناقص والرسم فن الخطاء في الجنس أن
يوضع الفصل مكانه كقول القائل * ان العشق إفراط المحبة وانما
هو المحبة المفرطة * ومن ذلك أن توضع المادة مكان الجنس
كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع
به فان هذين الحدين قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس * ومن
ذلك أن يؤخذ الهيولى التي عدت وليست الآن موجودة مكان
الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق * وهو ليس الآن خشب
بل كان خشباً ومن ذلك أخذم الجزء مكان الجنس في حد الكل
كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وأورد في التعليم الأول لهذا
مثال آخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي تحقيق ذلك
بحث دقيق ^(١) ومن ذلك أن توضع الملكة مكان القوة والقوة
مكان الملكة وذلك في الأجناس المقدمة في أجزاء الحدود كقولهم
ان العفيف هو الذي يقوى على احتساب اللذات الشهوانية اذا الفاجر

(١) قوله بحث دقيق ايما قال ذلك اتوقعه على معرفة اماهيه بشرط لا والاهية لا بشرط
والاهية بشرط وحلاصة التحقيق ان الجسم ان أحد بشرط أى شرط عدد دخول
من اصول الاوواع التي تحته كان جزء او مادة ولم يجوز دخوله في حد الحيوان وان
أخذ لا بشرط على أنه يجوز أن يكون أى نوع كان من الاوواع التي تحته هو جس
وموجب دخوله في الحد (١-ع)

يقوى أيضاً ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لاشتباه
الملكة بالقوة لأن الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم
هو الذى من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد
غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لأن القادر على الظلم فديكون
عادلا ولا يظلم ولا تكون طباعه هكذا * ومن ذلك أن تأخذ
اسما مستعاراً أو مشتبهاً كقول القائل * ان الفهم موافقه * وان
النفس عدد * ومن ذلك أن تضع شيئاً من اللوازم مكان الأجناس
كالواحد والموجود * ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس
كقولك ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر * وأما من
جهة الفصل فان تأخذ اللوازم مكان الذاتيات * وأن تأخذ الجنس
مكان الفصل * وان تحسب الافعال فصولاً والافعال اذا
اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت تبت الشيء وقوى *
وأن تأخذ الأعراض فصولاً للجواهر ون تأخذ فصول الكيف
غير لكيف وفصول لمضاف غير لمضاف لأم، ليه لاضافة
وأما القرين المستركة فمثل أن نمرود. شئ به هو أخفى يكن حد
النار بأنها جسم تنبيه بالنفس والنفس أخفى من النار ومثل أن
يحد الشيء بما هو مساو له في المعرفة أو متأخر عنه في المعرفة مثال

المساوى له في المعرفة قولهم ان العدد كثرة من الآحاد والعدد
 والكثرة شيء واحد فهذا قد أخذ نفس الشيء في حده ومن هذا
 الباب ان تأخذ الضد في حد الضد كقولهم للزوج عدد يزيد على
 الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد يتقص عن الزوج بواحد *
 وكذلك اذا أخذ المضاف في حد المضاف اليه كما فعل (فرغوريوس)
 اذ حسب انه يجب أن يأخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد
 الجنس ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك من السهو *
 وما عن الاضطراب الى ذلك من المندوحة * وما في تفهم حقيقة
 الحد الذي استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض
 ما أورده من الشبهة * وأما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا
 بد من أن يؤخذ الموجب والملك في حديهما من غير عكس *
 وأما الذي يأخذ المتأخر في حد الشيء فكقولهم الشمس كوكب
 يطلع نهاراً ثم النهار لا يمكن أن يحد الا بطلوع الشمس لانه زمان
 طلوع الشمس * وكذلك التحديد المشهور للكمية بأنها قابلة
 للمساواة وغير المساواة والكيانية بأنها قابلة للمساواة وغير المساواة
 فهذا وما أشبهه من المعاني الصارفة عن الاصابة في الحدرد *

﴿ فصل في ابانة المواضع المغلطة للباحث ﴾

قول ان افعال السوفسطائية اما في القياس المطلوب به انتاج
الشيء واما في أشياء خارجة عن القياس مثل تحجيل الخصم وترذيل
قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاعراب عليه في اللغة واستعمال
ما لا مدخل له في المطلوب وما يجري مجرى ذلك * وهي عشرة
ولا حاجة لنا الى ذكرها واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج
الشيء فانا نذكرها *

﴿ المغلطات في القياس ﴾

ان هذه المغلطات إما أن تقع في اللفظ وإما أن تقع في المعنى
وإما أن تقع في صورة القياس وإما أن تقع في مادته وإما أن تكون
غلطا وإما أن تكون منالطة ونحن نعلم انه اذا ترتبت الأقاويل
القياسية ترتيباً على شكل من الأشكال وكان هناك أجزاء أولى
متايزة أعني الحدود وأجزاء ثواني متمايزة أعني المقدمات وكان
لفظ ب من الشكل منتج ومقدمات صادقة وغير النتيجة وأعرف
منها أن ما يلزم عنه يلزم روم حقا فاذا لم يكن الذي لا يلزم منه
الحق أعني القياس "سوفسطائي" ما أن لا يكون ترتيبه بحسب
شكل من الأشكال ولا كثر بحسب ضرب منتج أولا تكون

هناك الأجزاء الأول أو الأجزاء الثواني متميزة * وإما أن
 لا تكون المقدمات صادقة * وإما أن لا تكون غير المطلوب *
 وإما أن لا تكون أعرف منه * فأما الأول فهو إما أن لا يكون
 تأليفه من أقاويل جازمة أو يكون من جازم واحد فقط أو يكون
 من جوازم فوق واحد إلا أنها عادمة للاشتراك التاليفي وذلك على
 وجهين * إما أن يكون عدمها للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعاً
 وإما أن يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فإن كان
 لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحدة
 فيكون إما بحسب بساطته وإما بحسب تركيبه * وإذا كان بحسب
 بساطته فأما أن يكون لفظاً مشتركاً وهو الواقع على عدة معان
 ليس بعضها أحق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وعلى
 آلة البصر والدينار * ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظاً مشككاً
 وهو المتناول للشيء وضده كالخليل والناهل * وإما أن يكون لفظاً
 مشابهاً وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد
 يوفى على تجانسها كالناطق الواقع على الإنسان * والفلك والملك
 والحى الواقع على الآلهة والإنسان والنبات وكل ماله غموض وحركة في
 جوهره * وما أمط منقولا وهو الواقع على عدة معان عدة

ولسكن وقوعه على أحدها أقدم على أن المتأخر مسمى به على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلاة وأما لفظا مستعاراً وهو الذي أخذ للشيء من غيره من غير أن يتقل في اللغة فجعل اسماً له على الحقيقة وإن كان في الحال يراد به معناه كقول القائل * إن الأرض أم للبشره وأما لفظاً مجازاً وهو الذي يطلق في الظاهر على الشيء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القائل * سل القربة أي أهلها وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراك هذه الأحوال في جوهره بل في صيغته وأحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن أن الهيولى الأولى قد يسحق أن يقال إنها تفعل فعلاً ما لأنها قابلة للتأثير والقبول فعل " " أما الذى يكون بحسب التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق إلى أشياء مختلفة كقول القائل كل من علمه الحكيم فهو حكيم فمن اعترف به هو حكيم ينصف على كل من وعلى حكيم وبحسبه يخفف معنى وقد يكرر في تغيير الترتيب فوجب ويكون هو ضعيف ارقف ولا بد وقد يكون لاستناد حروف النسق إلى نفسها

ودالاتها على معاني عدة في النسق ولهذا قد يصدق الشيء مجتمعا
فيظن انه قد يصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد معا اذ
هي ثلاثة واثان فينتقل الوهم الى ان الخمسة زوج والخمسة أيضا
فرد . والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه قد يدل على جمع الأجزاء
وقد يدل على تجمع الصفات ويصدق الشيء متفرقا ولا يصدق
مجتمعا كقول القائل زيد طيب ويكون جاهلا في الطب وزيد
بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قيل زيد بصير طيب أفهم
الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصر في الطب بحسب هذا
اللفظ وبين افراده بنعت زيد * وأما السبب الثاني وهو عدم التمايز
في اجزاء القول القياسي فانه لا يتبها فيما تكون الأجزاء الأولى فيه
بسايط بل فيما يكون فيه الفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين * فاما
ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متميزة في الوضع واسكن
غير متميزة في الاتساق واما ان لا تكون متميزة في الوضع فيكون
هناك شيء هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول أو من المحمول
فيوهم انه من الموضوع * مثال التمايزة في الوضع دون الاتساق قول
القائل كل معلمه الفيلسوف فهدر كما * والفيلسوف يعلم الحجر
فهدر اذا حبر ومثال التمايز في الوضع قول القائل الانسان

بما هو إنسان اما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقولها بما
هو إنسان يشكك أهو جزء من الموضوع أو من المحمول فلا يبعد
أن يقع من هذا وأمثاله مغالطات يصعب حلها * وقد تعرض هذه
المغالطة في جميع أنحاء التركيب المتشابهة واما الكذب في المقدمات
فلا محالة أن الطبع اذا أذعن للكاذب قائما يذعن بسبب ما ولأن
له نسبة الى الصدق في حال ومن بلغ الى أن يصدق بأى شئ اتفق
بلا سبب فقد انحلت عنه الغريزة البشرية فاذا ذلك السبب إصافى
لفظه واما في معناه * والذي في اللفظ فيظهر مما سنذكره وذلك
مثل اشتراك معنيين في لفظ يوم التساوى بينهما في كل حكم
ومثل اشتراك لفظتين في معنى واقتراحهما في معنى معتبر في اللفظ
فانه اذا كان كذلك أوهم ذلك أن الحكم في اللفظتين واحد وربما
كان لاحدى اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم * ومثل هذا امر
والسلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الامور * نسلافة
زيادة معنى ^(١) وأما الذى من جهة المعنى فلا يخفى * أن يكبر
الكاذب كاذبا بالكل وهو لئى لا يصادق الحكم سى سى من
موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من اوقاته .

(١) كالصماء والثرؤق وكالسيب والحرور والبرص والدمامل والصدور والحمى

وإما أن يكون كاذبا في الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق
 على شيء من الموضوع أو في وقت أو حال فإن كان كاذبا في الكل
 فينبغي أن يكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد
 يكون جنسا أو فصلا أو اتفاقا في عرض أو اتفاقا في مساواة النسبة
 وأنت تعلم أنه قد تكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس
 فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون
 كلياً لأحدهما وفي بعض الآخر * وقد يكون في بعض كل واحد
 منهما * والذي لا يصدق لافي الكل فاما أن يكون في بعض
 الموضوع فقط أو يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في
 وقت دون وقت * أو يكون في كل وقت ولكن بشرطة لا على
 الإطلاق أو يكون على الإطلاق ولكن بشرطة ما (١) وتلك
 الشريطة اما تأليف في القول أو غير التأليف في القول فإن لم يكن
 التأليف فيه فاما أن يكون افراد فيه واما غير افراد فيه وان كان أيضا
 عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقي وجميع هذا لا يهمل
 العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا أصفر وكان مرآة أعنى اثره

(١) قوله بشرطة ما كل بشرط في صدق المطابقة في السلب ان تكون بحيث يعكس
 وليس ما انطبق فيهما دوام اتصاف لموضوع مما وضع معه (ا-ع)

* ثم اتفق أن رأى سيالا اصفر غير ما ظن أنه مر وربما كان حلوا
 كالمسل وسبب ذلك أنه اذا وجدت المرة مرة ظن أن كل سيال
 اصفر مرة اذا كانت المرة سيالة صفراء * وأما الذي يكون من جهة
 أن المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة
 على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على تقيض المطلوب في
 الخلف وقد أشير الى ذلك فيما قد سلف * وأما الذي يكون من جهة
 أن المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي
 النتيجة في المعرفة والجهالة بها أو بالاشياء التي يتأخر عنها في المعرفة
 ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد أشير الى ذلك فيما سلف
 ويجتمع من جملة هذا أن جميع أسباب المغالطة في القياس اما لفظي
 وأما معنوي واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد أو اشتراك
 في هيئته وشكله أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ
 مفرد أو لاجل صادق مركب وقد فصل فظن صادقا أو لاجل
 صادق تنازق وقد ركبت فظن صادقا * وأما المعنوي فاما أن
 يكون بالعرض واما من جهة سوء اعتبار مروض الصدق في الحمل
 واما لفهم القرينة * واما لا يهاجم عكس التوازم واما للمصادرة على
 المطلوب الاول * واما لاخذ ما ليس بعلة علة واما جمع المسائل

في مسألة فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه * وقد اقتصرنا لك من
 علم المنطق على هذا القدر * وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو
 القياس البرهاني والحد الحقيقي وطريق التحرز من الخطأ وهو مما
 عرفناك من المواضع التي يغلط فيها في المقاييس والحدود ولم
 نطوّل المنطق بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين
 وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل المواضع
 الجدلية والآلتها واستعمالها ومثل المقاييس
 الخطائية وموادها وكيفية التصرف
 فيها ومثل الاقاويل الشعرية
 وموادها وأغراضها * فان
 أحيت ان تطلع على ذلك
 فاطلبه من كتابنا
 الذي يسمى
 بالشفاء

* تم قسم المنطق من كتاب النجاء ويليهِ القسم
 الثاني وهو الطبيعيات *

﴿ فهرس قسم المنطق من كتاب النجاء ﴾

١	خطبة الكتاب	صحيفة
٣	فصل في التصور والتصديق وطريق كل منهما	
٥	فصل في منفعة المنطق	
٦	فصل في الألفاظ المفردة	
٧	فصل في اللفظ المركب - وفي اللفظ المفرد الكلي	
٨	فصل في اللفظ المفرد الجزئي - وفي الثاني	
١٠	فصل في العرضي - وفي القول في جواب أى شئ هو	
١١	فصل في القول في جواب أى شئ هو	
١٢	فصل في الألفاظ الخمسة - وفي الجنس	
١٣	فصل في النوع	
١٤	فصل في الفصل - وفي الخلاصة	
١٥	فصل في العرض العام - وفي الاعيان والادعاهم والالفاظ والكتابات	
١٦	فصل في الاسم - وفي الكلمة	
١٧	فصل في الاداة وفي القول والقضية - وفي الحلية - وفي الشرطية	
١٨	فصل في الشرطية المتصلة - وفي المنفصلة - وفي الايجاب والسلب	
١٩	فصل في الموضوع والمحمول - والمخصوصة - والمهمة - والمحصورة	

٢٠ فصل في الموجبة الكلية - وفي السالبة الكلية - وفي الموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية - وفي السور

٢١ فصل في مواد القضايا - وفي القضية الثانية والثلاثية

٢٢ فصل في المدولة والبسيطة

٢٤ فصل في القضية المدمية - وفي الجهات

٢٥ فصل في الرابعة - وفي الممكن ونمحيته

٢٩ فصل في الواجب والمستع

٣٢ فصل في متلازمات ذوات الجهة

٣٣ فصل في المقدمة والحد - وفي المقول على الكل

٣٤ فصل في المطلقات

٣٧ فصل في الضروريات

٣٨ فصل في الممكنات

٣٩ فصل في القضيتين المتقابلتين

٤٠ فصل في التناقض

٤٢ فصل في عكس المطلقات

٤٤ فصل في عكس الضروريات

٤٦ فصل في عكس الممكنات

٤٧ فصل في القياس

محمية

٤٨ فصل في القياس الكامل وغيره - وفي القياس الاقتراعى والامتناعى

٤٨ فصل في أجزاء القياسات الاقتراعية وأشكالها

٥٠ فصل في ضروب الشكل الأول من المطلقات

٥١ فصل في الشكل الثانى منها

٥٣ فصل في الشكل الثالث منها

٥٥ فصل في التأليف من الضروريات

٥٧ فصل في اختلاط المطلق والضرورى في الشكل الأول

٥٨ فصل في اختلاطهما في الشكل الثانى

٥٩ فصل في اختلاطهما في الشكل الثالث

٦٠ فصل في التأليف من المكتبتين في الشكل الاول

٦١ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول

٦٣ فصل في اختلاط الممكن والضرورى في الشكل الاول

٦٤ فصل في المكتبتين في الشكل الثانى

٦٥ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثانى

٦٦ فصل في اختلاط الممكن والضرورى في الشكل الثانى

٦٦ فصل في اختلاط مكتبتين في شكل ثالث

٦٧ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث

٦٧ فصل في اختلاط الممكن والضرورى في الشكل الثالث

تصنيفه

- ٦٨ فصل في القضايا الشرطية
- ٧٠ فصل في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة - وفي الشرطيات المحرفة
- ٧١ فصل في القياسات الاقترانية من المتصلات ومن المنفصلات
- ٧٧ فصل في القياس الاستثنائي
- ٧٩ فصل في القياسات المركبة
- ٨٠ فصل في اكتساب المقدمات
- ٨١ فصل في تحليل القياس
- ٨٢ فصل في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول - وفي النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة
- ٨٣ فصل في قياس الدور
- ٨٥ فصل في عكس القياس - وفي قياس الخلف
- ٨٦ فصل في القياس الذي من مقدمات متقابلة
- ٨٧ فصل في المصادرة على المطلوب الاول
- ٨٨ فصل في بيان ان الشيء كيف يعلم ويجهل مما
- ٩٠ فصل في الاستقراء - وفي التمثيل
- ٩١ فصل في الضمير - وفي الرأي
- ٩٢ فصل في الدليل - وفي العلامة - وفي القياس الفراسي
- ٩٣ (مبحث البرهان)

- ٩٤ فصل في المحسوسات - وفي المجربات
- ٩٥ فصل في المتواترات - وفي المقبولات
- ٩٦ فصل في الوهميات
- ٩٨ فصل في الذاتات
- ٩٩ فصل في المظنونات
- ١٠٠ فصل في الخيالات - وفي الاوليات
- ١٠٣ فصل في البرهان - وفي البرهان المطلق
- ١٠٤ فصل في برهان الان
- ١٠٥ فصل في مطلب هل - وفي مطلب ما - وفي مطلب لم
- ١٠٦ فصل في مطلب الاثى - وفي أجزاء العلوم - وفي الحمل الذاتي
- ١٠٧ فصل في المقدمة الاولى
- ١٠٨ فصل في المقول على الكل
- ١٠٩ فصل في المناسب - وفي الموضوعات
- ١١٠ فصل في المسائل البرهانية
- ١١٢ فصل في الاصول التي تعلم أولا قبل البراهين
- ١١٣ فصل في المقدمات - وفي اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات
- ١١٥ فصل في تعاون العلوم
- ١١٦ فصل في نقل البرهان - وفي اشتراك العلوم في المسائل

- ١١٧ فصل في انه ليس على الفاسدات برهان - وفي كيفية العلم بالممكنات
- ١١٨ فصل في الاتفاقيات في الامور التي عليها مدار البراهين
- ١١٩ فصل في اختلاف برهان الان والم
- ١٢٠ فصل في ان الحد لا يكتسب من البرهان ولا القسمة ولا حد ضد المحدود ولا الاستقراء
- ١٢٢ فصل في طريق اكتساب الحد
- ١٢٥ فصل في اعانة القسمة في التحديد
- ١٢٦ فصل في الاجناس العشرة
- ١٢٩ فصل في مشاركات الحد والبرهان
- ١٣٠ فصل في أقسام معنى الحد
- ١٣١ فصل في أقسام الملحق وبيان دخولها في الحد والبرهان
- ١٣٤ فصل في دفع توم الدور من الترتيب الطبيعي
- ١٣٥ فصل في كيفية دخول الملل الخاصة في البرهان
- ١٣٧ فصل في شرح ألفاظ يجب التنبيه لعمليتها - وفي بيان وجوه الغلط في القول الشارح
- ١٤١ فصل في المغلطات في القياس الى آخره

۳۰۵۹۰	شماره پنجم
الف ۸	فصل پنجم
۲۶	مکاتیب پنجم

55. 4. 17

